

الى متى يستمر الإرهاب والقمع والقتل بحق المتظاهرين السلميين وغزو الجهات الإقليمية والدولية للأراض العراقية



الغزو العسكري التركي لإقليم كردستان



مظاهرات بغداد في 2021/5/25



الذكرى السابعة لمجزرة سبايكر



ذكرى غزو داعش الإرهابي للموصل

الارهاب انتهاك صارخ لحقوق الانسان ولمبدأ حق المواطنة المتساوية

عبدالخالق زنكنة

الارهاب بكل اشكاله بات يشكل ظاهرة عالمية وخطراً كبيراً على الأمن والسلم الدوليين ومعرقلاً للإستقرار وعبء أساسية امام تنمية وتطوير شعوب العالم , لا يمكن السكوت عنها بسبب الأثار التدميرية التي تخلفها على المجتمعات والدول بشكل عام , لذا بدأت البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية تعمل لتوحيد جهودها من أجل إيجاد الوسائل والتدابير اللازمة للحد والقضاء على هذه الآفة والتي بدأت بالانتشار على نطاق واسع , وأصبحت واحدة من الأسباب المؤدية الى الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية , والتي يجب مواجهتها ومكافحتها بحزم من الجميع , وان العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية عقدت لمناقشة هذه الظاهرة لكن دون التوصل لأي حلول بقصد او من غير قصد .

ان خطورة الأمر في الوقت الحاضر تكمن في ان الارهاب في كثير من مناطق العالم اتخذ شكل صراع ديني ومذهبي وعرقي لجماعات متطرفة كما في بلدان منطقتنا , حيث تعمل تلك الجماعية خلف ستار الدين لتقوم بتنفيذ عملياتها الإرهابية من قتل وخطف وإبادة جماعية وتهجير قسري .

وفي العراق ومنذ عقود طويلة لجأت الانظمة الدكتاتورية والإستبدادية بطرق منظمة وممنهجة بهذا الإتجاه , وبشكل خاص بعد إستلام حزب البعث الحكم في العراق في شباط عام ١٩٦٣ وتموز ١٩٦٨ , حيث بدأت بحملات القمع الدموي والأنفال والمقابر الجماعية والتهجير والتغيير الديموغرافي وعمليات الإغتيالات في الداخل والمهجر بحق نشطاء ابناء شعبنا العراقي بمختلف مكوناته واديانه واطيافه المتعايشة تاريخياً طوال القرون الماضية .

لقد تطلع العراقيون بعد عام ٢٠٠٣ الى الخلاص من الحقبة المظلمة للنظام البائد والتي عانا فيها من الظلم والقمع والقتل وانتهاكات وحشية , بأمل تحقيق الامن والإستقرار والعيش الكريم في عراق ديمقراطي تعددي إتحادي يحترم حقوق المواطن ويطبق القانون دون تمييز وتهميش وعنصرية , ويوفر للشعب الحياة الحرة وتحمي حياة المخالفين والمعارضين لنهج النظام الإستبدادي والباطني .. لكن الأمور صارت بخلاف التمنيات والطموح بعد هيمنة القوى السياسية الفاسدة لمقاييد الحكم طيلة الثمانية عشر عام الماضية واحتكار السلطة وغياب سيادة القانون ونشر الميليشيات المسلحة واللجوء الى حملات القمع والقتل والخطف والإغتيالات لمواجهة المتظاهرين والمعتصمين السلميين المطالبين بالإصلاح والتغيير وضمان حقوقهم الأساسية في الديمقراطية والعيش الكريم , مما اسفر عن مقتل اكثر من (٨٠٠) شهيد و(٢٥) الف جريح ومعوق منذ انتفاضة تشرين الباسلة في ٢٠١٩ ولحد اليوم , ولانذكر في هذا المقال الضحايا السابقين منذ عام ٢٠٠٣ والتي تقدر اعدادهم بعشرات الآلاف من القتلى والمغيبين والتهجير القسري في الداخل والى الخارج ومنع عودة بعضهم الى مناطق سكنهم الأصلية رغم القرارات العديدة لعودتهم و(جرف الصخر) خير مثال .

ان نجاح خطط مكافحة الإرهاب يتطلب وجود قضاء مستقل بجانب الحقيقة ويلتزم بمنظومة العدالة الجنائية ويكون بعيداً عن تأثيرات وتدخلات الأحزاب المسيطرة على مقاييد الحكم وتدخلات الجهات الإقليمية والدولية في الشأن العراقي .

ان الإلتزام بتطبيق القوانين وحماية حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية عامل مهم يساهم في الإسراع لمكافحة الارهاب, وبالمقابل فان الانتهاكات والتجاوزات والأعتداءات المتكررة على المواطنين المسالمين سوف تأتي بعكس النتيجة المرجوة لأنها تساهم في تهيئة الظروف التي تساعد على انتشار الارهاب والفوضى الخلاقة في البلاد !!



المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان
ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Periodical magazine Interested
of Human right, Element of
Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكنة

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com



المنتدى الديمقراطي العراقي
Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى
العراقي جمعيات ونشطاء حقوق
الإنسان ومنظمات المجتمع المدني
والقانون لنشر مقالاتهم
وبحوثهم في المجلة.

الاغتيال السياسي "وسيلة" للحكم...!

فارس كمال نظمي



ما دام القديم يحتضر والجديد يستعصي على الولادة في العراق، فالحرارة الثوري لم ولن ينتهي قريباً، بل إن فراغ الشرعية الناشئ عن فشل العملية السياسية منذ ٢٠٠٣، سيظل حافزاً يغري بمواجهات راديكالية متواصلة لن تنقطع.

فالدولة العريضة التي نخر شرعيتها الجشع الأوليغارشي، باتت تُعيرُ بعض صلاحياتها (العنف الشرعي مثلاً) لقوى ما دون الدولة لإدامة عمر المنظومة الحاكمة المنتهي الصلاحية، في مفارقة نادرة لكنها مفهومة في سياق سلطة إثنوسياسية فاسدة متعددة الأقطاب أفقياً، تعمل وفق قاعدة «إما كل شيء أو لا شيء».

واحدة من هذه «الصلاحيات» المُعارزة هي الاغتيالات المنظمة - منذ عام ونصف- لناشطين كانوا مرشحين أن يؤدوا دوراً سياسياً فارقاً في قادم الزمن، ولذا فالاغتيال السياسي بهذا المعنى لا يقتصره أفراد «لا دولتيون» ولا طرف «ثالث»، لأنه ببساطة ليس جريمة جنائية، بل تعاريفه بنية قتل مُؤسسية، ترى في الاغتيال والتغيب والخطف وسيلتها الأخيرة لتعويض أقول هيمنتها الأيديولوجية وتراجع قدرتها الربعية على شراء الصمت والخضوع. فهو (أي الاغتيال السياسي) عمل منظم من أعمال الثورة المضادة لحركة مجتمع شبابي خرج أخيراً من شرنقة الطائفية السياسية ليطالب بالخبز والوطن، دون أن يستكمل ثورته بعد.

ولأن الاغتيالات اليوم باتت أمراً شائعاً يسبق أو يرافق الانتخابات النيابية القادمة، فهي بذلك تعدّ فعلاً سياسياً ترويجياً يحلّ محلّ وسائل الإقناع والترويج والتيسويق، لخطف الصندوق الانتخابي وملئه سلفاً ببطاقات مرشحي النظام القديم الخليل للزوال.

الاغتيال السياسي في العراق اليوم لا يمكن فهمه إلا في إطار كلي شامل في وظيفته وأهدافه ومخرجاته، ولا يمكن تجزئته على نحو ساذج إلى ميسميات إيهامية تتعلق بتوجيه الاتهام تحديداً إلى أفراد أو جماعات مسلحة «لا دولتية» دون غيرها. فخيمة المنظومة الحاكمة النّهابة كبيرة وفضفاضة، تتسع لروايع كثيرين، ليس أولهم تلك الجماعات المسلحة ولا آخرهم الحكومة الحالية شاهدة الزور على كل ما يحدث. لكن الاغتيال السياسي ليس فعلاً عشياً في نتائجها البعيدة، بل فعلاً جدلياً يهدد -من بين عوامل متعددة- لإعادة إنتاج الدماء المسفوحة لتصير وعياً سياسياً وأخلاقياً متعاطفاً بضرورات التغيير. تعلمنا التجارب البشرية أن العنف السياسي للأنظمة الفاشلة المتهالكة ينتج بالمقابل حراكاً ثورياً مضاداً يسرع بتفكيك القديم ويضع الجديد على سكة التحقق.

بناء الدولة بين حلم الكثرة وعمل القلة

أ.د. عامر حسن فياض



في عراقنا المثقل بالازمات والطاعن في التأزم، يتوهم البعض أن ولادة الدولة الديمقراطية ستنبثق من سقوط الدكتاتورية، كما هو حال إعادة اقامة الدولة في ألمانيا بعد سقوط النازية، وفي إيطاليا بعد سقوط الفاشية، أو كما هو حال

اقامة الدولة في اليابان بعد عام ١٩٤٥. وفي كتابه الذي يحمل عنوان «استمرار التاريخ» يطرح الدبلوماسي الفرنسي «هومير فيندين» القول «إن على الغرب التشجيع على الديمقراطية من دون السعي إلى فرضها» فالديمقراطية «ليست نسكافيه!». أي ليست قهوة قورية الصنع على رأي الكاتب المكسيكي «اوكتافيو باز» أي ليست بسيطة أو سهلة أو خطية أو أحادية الاتجاه. إن الصراع على بناء الدولة العراقية هو في جوهره صراع على هويتها، ومن يكسب هذا الصراع هو، في النهاية، سيكون الاقدر على تحديد فلسفة الدولة، ومن ثم هويتها، وطالما ان الهوية العراقية قد اتسمت بالسيولة التامة في ظل الاحتلال اميركي، فإنها بسرت الذهاب إلى ملاذات اخرى بديلة للهوية الوطنية، الامر الذي أدى إلى انتعاش الهويات الفرعية التي لا تستحق أي منها ان تصبح هوية سياسية للعراق مثل القبلية الاثنية الطائفية... الخ.

إن هذا الخلاف بشأن الهوية، وغياب وجود هوية دولة عراقية ديمقراطية او هوية دولة ديمقراطية عراقية، وضعف العقيدة الوطنية العراقية، وضعف تجانس الشعب في العراق، من شأنها ان تخلق شخراً بين مكونات المجتمع العراقي، لاسيما اذا ما وظف التنوع توظيفاً سلبياً غير بريء من قبل القوى الخارجية والداخلية المناوئة للعملية السياسية. وفي هذا الصدد نقول إن العراق يشكو من قلة العراقيين، ونحن في هذا الحكم القاسي لا نقصد قلة عدد سكان اقليم اسمه العراق، إنما نقصد ضعف ولاء العراقيين للدولة العراقية كدولة؛ ومصداقية هذا الضعف وجود كثرة من قوى الداخل والخارج صدعت رؤوسنا بصراخ كلامي عن حرصها على بناء الدولة بينما اثبتت بأفعالها تخريب حتى الامل بتحقيق حلم الدولة في العراق.

بكل الاحوال في العراق ليس هناك دولة فاشلة بل ان العراق كان ومايزال لمدة ١٠٠ عام يعيش مرحلة ما قبل حالة الدولتية مصحوبة بتوايا طيبة لدى القلة للعمل من اجل بناء الدولة الحديثة. وهذه القلة لاتراهن على انقلابات تبني دولة ولا على احتجاجات بلا جدوى ولا على الاجنبي البراني، بل ينبغي ان تراهن على الانتخابات ومواصلتها الانتخابية. ان هذه الآلية التي لايدبل عنها لبناء دولة حديثة تثبت مصداقية ان عملية بناء الدولة الحديثة هي مسارات وليست قرارات وهي عملية صيرورات وتراكمات وليست مفاجات، وهي عملية تتحكم بها قوانين وجدليات وليست نزوات ورغبات.

نحو جبهة مدنية ديمقراطية واسعة وتحالف فاعل في عراق اليوم

د. كاظم حبيب



الجماعية بحق سكان نينوى، لاسيما مواطناتنا ومواطنينا من أتباع الديانة الإيزيدية، وما جرى للمسيحيين من نزوح وتهجير إجباريين أو للتركمان والشبك وأبناء الموصل المخلصين والمناهضين لقوى التطرف والتكفير.

لا اعتقد بأن هذه الحكومة عاجزة عن إيقاف الاغتيالات والاختطاف، بل لا تريد ذلك، وهي جاءت لتعيد إنتاج النظام ذاته في انتخابات مبكرة تسمح لذات القوى بتحقيق النجاح في الانتخابات في ضوء إبقاء السلاح بيد الميليشيات المسلحة، وبقاء حيتان الفساد يهيمنون على الساحة الانتخابية العراقية، وقتلة المتظاهرين وفرق الاغتيالات تسرح وتمرح وتمارس مهمتها بكل هدوء وطمأنينة، وكل الشروط الأخرى غائبة عن تأمين انتخابات حرة ونزيهة وعادلة.

إن هذا اللوحة السياسية القائمة تتطلب وحدة كل القوى المعارضة لهذا النظام الهمجى، وعليه أتمنى أن تلتقي قوى الانتفاضة بالقوى والأحزاب السياسية المعارضة لا أن تتعالى عليها، وأن تدرك بأنها وحدها لن تحصد سوى المزيد من الدماء وعدم تحقيق الانتصار. لا شك في أن تحالف ووحدة عمل كل القوى المناهضة لهذا النظام الطائفي الفاسد، يمكنها توسيع قاعدة الانتفاضة وتغيير موازين القوى وتحقيق النصر المنشود لصالح الشعب والوطن. إنه الشرط الساس في المهمة التي تواجه المجتمع العراقي الرافض لهذا النظام، فهل ستحقق قوى المعارضة المدنية والديمقراطية، قوى الشعب الواعية والعقلانية، هذا الوسيلة الضامنة؟ علينا أن نعمل دون هوادة أو كلل من أجل ذلك ولنا الأمل بتحقيقها.

ذاك التجمع من أطراف وتجمعات تؤكد رفض أو تعليق المشاركة في الانتخابات ومجمل العملية السياسية الفاسدة الجارية من جهة، وبيانات أخرى صادرة عن طرف أو أكثر تؤكد أهمية وضرورة خوض الانتخابات القادمة من جهة أخرى. والمشكلة، كما تبدو لي، أن كلا منهم يطرح شروطاً للتعامل والتفاعل أبعد بكثير مما يستوجبه العمل المشترك لإزاحة الطغمة الحاكمة عن الحكم. فهناك دعوة من أكثر من طرف ضمن قوى الانتفاضة التشريعية لعقد «مؤتمر للمعارضة» لطرح ثلاثة ملفات أساسية، والسؤال المشروع هو: من هي هذه القوى التي ستشارك في هذا المؤتمر وهل التحضير له سيشمل فعلاً كل القوى والأحزاب المعارضة المدنية والديمقراطية أو أغلبها بما يسهم في تحقيق وحدة أساسية للقوى المناهضة من أجل تغيير الواقع العراقي الراهن والمدمر لوحدة الشعب والوطن. والبعض يضع استثناءات لا مبرر لها ويحاول إبعاد الأحزاب السياسية المدنية واليسارية من لوحة التحالف المنشود، وهو خطأ فادح معاداة الحياة الحزبية دون تمييز مطلوب بين أحزاب تقوم على قاعدة غير ديمقراطية وغير دستورية، كالأحزاب الطائفية، وبين أحزاب مدنية ديمقراطية تناضل في سبيل التغيير الجذري المطلوب.

من المفروض أن تعلن القوى الراغبة في إقامة جبهة وطنية أو تحالف مدني ديمقراطي واسع النطاق عن القوى التي يفترض أن تشارك وأن تطرح الملفات المعدة أو التي يراد إعدادها للمناقشة بهدف تحقيق مشاركة واسعة من بنات وأبناء الشعب في مناقشتها لكي تتحول بعد إقرارها إلى برنامج عمل مرحلي لكل القوى والأحزاب المدنية الديمقراطية المعارضة لهذا النظام الطائفي والفاسد والدموي بما يسهم في تعبئة أوسع أوساط الشعب المتضررة ضد هذا النظام وسياساته وإجراءاته. كما لا بد من كشف نوايا الحكومة الحالية الفاسدة والانتهازية التي لا تريد الإصلاح والتغيير فحسب، بل تعمل على استعادة الثقة بهذا النظام الطائفي الفاسد والدموي الذي يقاد من الدولة العميقة، والذي يعلن رئيس حكومة النظام احترامه لقيادات الأحزاب السياسية الحاكمة التي مزّعت كرامة الشعب بالتراب والتي أسالت دم المنتفضين والمتظاهرين والتي سمحت باجتياح العراق وممارسة الإبادات

علمتنا تجارب الشعوب المناهضة في سبيل حريتها واستقلالها وسيادة أوطانها، ومنها بثعينا العراقي، بأن ليس طرفاً أو فريقاً واحداً من القوى المدنية والديمقراطية المناهضة والمعارضة في البلاد وحده، كما وليس طرفاً واحداً من قوى الانتفاضة التشريعية المجيدة وحده، بقادر على تحقيق التغيير المنشود في عراق الطائفية والفساد والتخلف والفقر والتبعية ووجود الطغمة الحاكمة للشعب والوطن، وليس طرفاً أو فريقاً واحداً من هذه القوى يحق له الادعاء بتمثيل الشعب العراقي، أو أنه يمتلك الصواب كله، أو أنه القادر على كسب الشعب حول شعاراته مهما كانت صحيحة وصادقة في التعبير عن إرادة الشعب ومصالحه. هذه حقيقة ملموسة برهنت عليها أحداث العراق على امتداد قرن كامل ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة ومنها أحداث انتفاضة تشرين الأول ٢٠١٩. ولكن كل الأطراف والفرقاء المعتصمين بحبل التعاون والتحالف والوحدة الوطنية والديمقراطية ومصالح الشعب والوطن قادرون معاً، على تحقيق ما يعجز كل طرف عن تحقيقه، إنهم جميعاً، وجميعاً فقط، قادرون على اجتراح المعجزات وتغيير موازين القوى لصالح الشعب والوطن. فهل نحن متجهون إلى تحقيق هذا التحالف المنشود باعتباره الأداة والوسيلة الصالحة للتغيير؟

رغم كثرة النداءات التي توجهها أطراف عديدة، للقوى الديمقراطية واليسارية الأخرى، ورغم دعوات نشطاء في الحركة المدنية والاجتماعية العراقية وقوى في الانتفاضة التشريعية، لتأمين وحدة الصف الوطني المدني الديمقراطي، فإن أي حراك حقيقي وفعال ومؤثر لم يتحقق حتى الآن في الاتجاه المنشود والمطلوب بإلحاح بما يرضي العقل والضمير ويؤسس لقاعدة تفاعل وتعامل حدية صوب تشكيل الجبهة المدنية الديمقراطية الواسعة والفاعلة والمؤثرة لصالح العمل والفعل المشترك في مواجهة الدولة الطائفية الفاسدة والهامشية والمهملشة والتابعة في آن واحد.

هذا هو الواقع الذي نحن فيه الآن! اجتماعات ولقاءات بين طرفين أو أكثر، ولكن دون وجود قناة بأهمية وحدة القوى المدنية والديمقراطية لدى الجميع وبصورة قوية ومتماثلة. ومن هنا نلاحظ صدور بيانات ومواقف عن هذا الطرف السياسي الوطني أو

هل أسهمت أساليب مكافحة الفساد الحالية والتقليدية في العراق بتقليله أو إنهائه ؟

* سالم روضان الموسوي *



أبناء الحشد الشعبي الصادقين والمؤمنين بضرورة دحر الإرهاب دون الالتفات إلى منافع الدنيا، وفي محاربة الفساد سنجد ان هذا النوع من الفدائيين لمحاربة الفساد متوفر وما يقدمه المنتفضون في ساحات الاحتجاج من تضحيات، وهم عزل ولا يناصرهم احد سواء أبناء الشعب، خير شاهد على وجود هؤلاء في كل مسارات الحياة ومنها وسائل محاربة الفساد ومعالجة آثاره السلبية والمدمرة.

أما عن الأفكار فإنها متوفرة لإنجاح المشروع لكن نحتاج إلى إرادة حقيقية للمعالجة، وإلى وقفة شعبية مساندة، تدعم الخيار من الجادين في محاربة الفساد سواء في السلطة القضائية أو التشريعية والتنفيذية وفي ذات الوقت تكون هذه الوقفة والغضبة الشعبية رادع لمن يقف بوجه المنتفعين من الفساد، وما تقدم ذكره بتشكيل جهاز متكامل مستقل لمحاربة الفساد واقصد بالاستقلال ان يكون المنفذ والمطبق والمراقب غير مرتبط بأي من مفاصل الدولة الخالية سوى الارتباط الوظيفي الإداري الشرفي برئاسة الجمهورية، وارتباطه لا يعني انه يخضع لسلطان هذه المؤسسة الرئاسية، وان يكون عمل التشكيل مستقل لا سلطان عليه من لحظة اختيار العاملين ولحين تنفيذ ما يقرره من أحكام وقرارات، وفي العراق حالياً كثير من الشواهد منها المحكمة الجنائية العراقية العليا، ومجلس الدولة الذي يتولى القضاء الإداري، والقضاء العسكري، وغيرها التي يراعها في التخصص، والسند الدستوري لذلك هو نص المادة (١٠٨) التي جاء فيها الاتي (يجوز استحداث هيئات مستقلة أخرى حسب الحاجة والضرورة بقانون).

* قاض متقاعد

بهيكلة الدولة الذي يخضع إلى إرادة وسلطة الفاسدين، ومن الأساليب التي اتبعتها تلك البلدان تشكيل لجان وهيئات مراقبة وجهات محاسبة لها كامل الصلاحيات، لا ترتبط بأي من السلطات القائمة الآن، ولا بأس من تشكيل محاكم مخصصة لمكافحة الفساد لا ترتبط بمنظومة العمل القضائي التقليدي، توفر لها كل الموارد البشرية والدعم اللوجستي تتولى مهمة المحاسبة والحكم على الفاسدين ولها الصلاحية باسترداد المال العام، والغاية من عدم ربطها بالعمل التقليدي القضائي والرقابي حتى نبعث الشبهات عن هذه المؤسسات التي كنا ومازلنا نعتقد إنها ضمان المواطن تجاه تغول السلطة، كما لابد من وجود تشريع استثنائي بكل معنى الكلمة، محدد الهدف، يحقق الغاية المرجوة، لأن العمل القضائي القائم لمكافحة الفساد تقيده النصوص القانونية التي لا يمكن مع وجودها ان نحارب الفساد بهذا الحجم الكبير مع وجود انفلات امني، المناخ السائد الذي لا يوفر الأمن للقائمين على العمل أو للمواطن المشتكي والمخبر، فكان سبباً للعزوف عن الإخبار، الذي يشترط النص القانوني الحالي سبباً لتحريك الشكوى، والمشروع العراقي قادر على ان يشرع القانون اللازم لمثل هذه المعالجة ويكون مكمل لمشروع قانون استرداد الأموال الذي تقدمت به رئاسة الجمهورية، لأن وجود النص القانوني الذي يجرم الأفعال لا يكفي ما لم توفر له آليات استثنائية من حيث الإجراءات تتناسب وحجم الفساد المستشري، والذي يوصف بأنه سرطان المجتمع، وان يكون من يتولى هذه المهمة فدائي بكلما للكلمة من معنى اي انه يقدم نفسه للتصدي إلى الفاسدين بروحية العمل الفدائي الذي يضع الموت تحت اقدامه وروحه على كفه من اجل الوقوف بوجه الفاسدين، وكان لنا في وقفة الشعب والمرجععية الرشيدة بوجه الإرهاب وكيف أثمرت السياقات العسكرية الاستثنائية في تخشيد الشارع العراقي والوقوف مع قواته المسلحة في دحر الإرهاب واستعادة الأراضي التي سيطر عليها الإرهاب، وأنتجت لنا نوعاً من المقاتلين الفدائيين الذين يبادرون إلى الموت من أجل التحرير وقدم تضحيات جسام ارتقت فيه أرواح الشهداء في علبين من

الفساد سرطان المجتمع ينخره وبوهنة ويضعفه حتى يصيرُه عدما، وان كان مرض السرطان الذي يصيب الإنسان لا علاج له، إلا الاستئصال على ان يكون في بداياته، فان سرطان الفساد أعيا المعالجين، وأزداد تضخماً، وخطايا الفاسدة تمتص دم الشعب وتحيله هباءً منثوراً لا يقوى على ان يحمل نفسه وينهض بها .

لذلك لابد من وجود علاج فعال وقوي يساهم في تقليله أو وقف تضخمه، ومن ثم استئصاله، لكن كيف وأين السبيل الذي يوصلنا إلى هذا العلاج؟ الذي اضحى حلماً صعب المنال، وقد يقول قائل بان الدولة في كل مفاصلها جادة في محاربة الفساد .

وان هذا الفساد هو نتيجة سياسات النظام السابق وتعاضمت آثاره بعد عام ٢٠٠٣ في وصول الفاسدين إلى التحكم بمقدرات الشعب، أقول لذلك القائل نعم ان الدولة جادة وان الفساد لم يكن وليد يومه، على فرض حسن نوايا المتحكمين بمقدرات البلد، ونبتعد عن نظرية التخوين والتأمر، وان نكذب المشاهد التي نراها بالاستحواذ على المال العام وتمتع الكبار في الدولة بمنافع ومزايا لهم ولعوائلهم لم يحظى بها احد من قبلهم، ونصم أذاننا من مناشدات الفقراء والمحرومين عن حقوقهم التي سلبها الكبار، وبعد كل هذه الأمور، فإننا لا نقوى على ان نغادر ان كل محاولات معالجة الفساد لم تحقق أي هدف ولم تمنع أي هدر للمال العام ولم تصن حقوق الفقراء ولا يطمئن اليها احد بفرض مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، بل تعدى إلى ان المواطن اصبح لا يأمن على نفسه ان صمت وان نطق وجاهر بقول الحق، فأما القتل وأما الحبس، لذلك لابد من إعادة النظر في آليات مكافحة الفساد وان نبحت عن سبل جديدة تؤدي غرضها في محاسبة الفاسد ومراقبة مسارب الإنفاق، وان ننتفع من تجارب بلدان كانت في حال مثل حال بلدنا غارقة في الفساد، لكنها انتفضت على نفسها بأساليب غير تقليدية، فحققت أهدافها وارتقت إلى مصاف الدول المتقدمة، ومن أهم مشتركات تلك الأساليب التي اتبعتها تلك البلدان إنها غادرت الأساليب التقليدية التي تربط جهات المراقبة والمحاسبة

محاكم العنف الأسري

زهير كاظم عبود



العنف الأسري رقم ٨ لسنة ٢٠١١، بعد أن لمست تلك الجهات والمجتمع بشكل عام جدية وضرورة الأحكام والإجراءات التي تتخذها هذه المحكمة، بغية الحد من جرائم العنف الأسري، ووضع حد للممارسات السلبية التي تهدد كيان الأسرة، وتحسم ملفات العنف الجسدي وحالات الضغط النفسي والاعتداءات المعنوية والجنسية الواقعة على المرأة.

ووفق ما نصت عليها الفقرة ثانياً من المادة الأولى من القانون فإن العنف الأسري يعني كل فعل أو قول أو التهديد بهما على أساس النوع الاجتماعي في إطار العلاقات الأسرية المبنية على أساس الزواج و القرابة إلى الدرجة الرابعة ومن تم ضمه إلى الأسرة قانوناً من شأنه أن يلحق ضرراً من الناحية الجسدية والجنسية والنفسية وسلباً لحقوقه وحرياته.

ومن نفس المنطلق والتوجه قرر مجلس القضاء الأعلى إنشاء محاكم متخصصة لحسم ملفات العنف الأسري، تأخذ على عاتقها معالجة تلك الحالات واللجوء إلى المصالحات والتعرف على أسباب المشاكل بواسطة البحث الاجتماعي، بالإضافة إلى الإجراءات الرادعة لمن يسلك هذا الطريق في التعامل مع زوجته وأولاده.

كما ان الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٩٣ عرف العنف ضد المرأة ((أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة بما في ذلك التهديد باقتراح مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة)) .

جريمة يعاقب عليها القانون، وتضمن القانون في المواد من ٣٧٦ - ٣٨٥ الجرائم التي تمس الأسرة والجرائم المتعلقة بالبنوة ورعاية القاصر وتعريض الصغار والعجزة للخطر وهجر العائلة، في حين ان النص الدستوري جاء شاملاً مانعاً لجميع أشكال العنف في الأسرة سواء كان هذا العنف مادياً أو معنوياً.

والعنف الأسري، كما أن قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ أعطى الحق للزوجة بالتفريق عن زوجها إذا أضر بها أو بالأولاد ضرراً يتعذر معه استمرار الحياة الزوجية، ولأن النص الناقد في قانون العقوبات أصبح يتناقض ليس مع النص الدستوري والقوانين النافذة المتعلقة بالحياة الأسرية الأخرى، بل أصبح يتناقض مع واقع الحال ومع حقوق الإنسان وضمان الحرية والكرامة، ويتعارض مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلزم العراق بالالتزام بها بعد توقيعه وإقراره بالعمل وفق مبادئها القانونية، وإذا ما فهم الرجل القوامة، فأنها تمارس عند النشوز وليس ضمن الحياة الطبيعية، فكيف المرأة مستقلة تماماً عن كيان وشخصية الرجل، وكل لها ذمة مالية مستقلة عن الآخر، والعلاقة التي يؤكدتها عقد الزواج بين الرجل والمرأة بعد أن تحل له شرعاً لإنشاء رابطة الحياة المشتركة والنسل، والزواج رابطة مقدسة يشترك بها كل من الرجل والمرأة، يتحملان سوية كامل الحقوق والواجبات التي تفرضها هذه المشاركة في الحياة الزوجية.

وفق هذا النهج قدمت دراسات لمجلس القضاء الأعلى تعرض الحاجة الماسة لتشكيل محاكم تحسم ملفات العنف الأسري، بالنظر لتعدد وتوسع أشكال هذا العنف في المجتمع العراقي، ومع ما تلاقه المرأة العراقية من تهميش وتعسف وغبن، تتعرض النساء في العراق إلى أنواع من الضرر والاستغلال وحجب الحقوق لا تتناسب مع مكانتها ودورها الفاعل في المجتمع والأسرة، واستقر القضاء على ضرورة إنشاء مثل هذه المحكمة المتخصصة في قضايا العنف الأسري.

ولهذا بادرت الجهات القضائية والقانونية في إقليم كوردستان العراق إلى إصدار قانون مناهضة

تنص المادة (٤١) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل على انه لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون، ويعتبر استعمالاً للحق في الفقرة ١/ أولاً تأديب الزوج زوجته، وحدد النص على أن يكون الفعل في حدود ما هو مقرر شرعاً أو قانوناً عرفاً.

بمعنى ان لا عقوبة على الزوج الذي يلجا الى اي نوع خفيف من أنواع العنف بحق الزوجة بزعم التأديب، دون ان يحدد القانون نوع وشكل التأديب ومبرراته وأسبابه، وهذا النص وضع في فصل استعمال الحق قانوناً، ومع ان الشرع حدد إلزام المرأة بتأدية الفرائض، إما عن السلوك وحق التأديب فلم يتطرق، ومع ان هناك من ينكر على الزوج حق تأديب الزوجة، ونلاحظ ان النصوص الدستورية والقانونية اللاحقة كانت تؤكد على احترام النساء ومساواتها أمام القانون مع الرجل، ووضع لها النصوص التي تحمي كرامتها من الانتهاك والتعدي.

ومجرد التدقيق في عبارة التأديب الذي يمارسه الرجل تلمس ذلك التفاوت والاختلاف في نظرة القانون بين الرجل والمرأة، فالتأديب يأتي من الزوج (الرجل)، ومن يقع عليه التأديب هو الزوجة (المرأة)، وتلك معادلة غير متوازنة وغير منطقية، ولا يمكن أن تحقق العدالة التي يريدها النص حين يمنح الرجل حقاً قانونياً يمارسه دون حساب دون النساء، فيضع النص الرجل أعلى درجة من المرأة.

فقد أكد الدستور العراقي في الفقرة ٢٩ من المادة ٢٩ على ان الأسرة أساس المجتمع وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية، كما نصت الفقرة رابعا من نفس المادة على منع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع، كما أكد الدستور في المادة ٣٧/ اولاً /٢/ على ان حرية الإنسان وكرامته مصونة.

ونلاحظ خلو قانون العقوبات العراقي من أية مادة تعاقب مرتكب جريمة العنف الأسري، بل وتتناقض مع الدستور حين أباحت للرجل حق (تأديب الزوجة) ولم تعتبر هذا الفعل

من الذي باع الموصل عام 2014

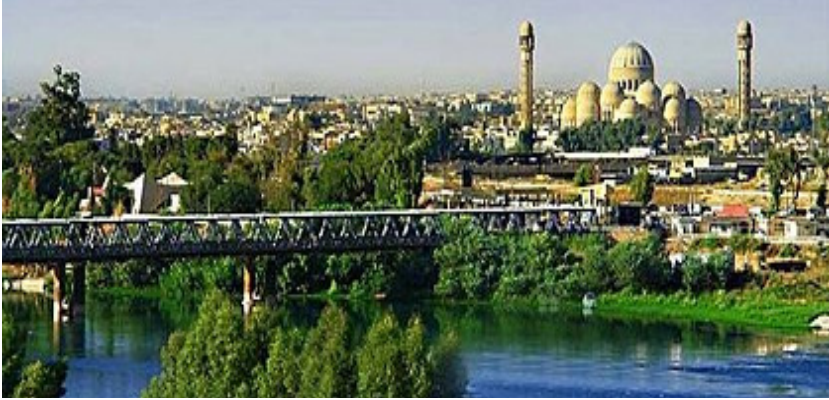
سلوى زك



كتبت هذا في اليوم التالي لسقوط الموصل ومازلت مضرة عليه من الذي باع الموصل؟ بعض أهلها وعشائرها؟ قيادات جيشها؟ محافظها ومجلس محافظتها؟ أم كل هؤلاء مجتمعين؟ لقد علمنا الزمن المر أن ما نراه على الأرض من أحداث جسام هو مجرد ناتج لصفحة عقدت بين لاعبين كبار لا نراهم.

من الذي أبرم صفقة الموصل؟ الأميركيون؟ الإيرانيون؟ الأتراك؟ أطراف عربية؟ أطراف سياسية محلية؟ أم كل هؤلاء مجتمعين؟

سيأتي يوم نعرف فيه ما حدث، أو بعضه. سنعرف من الذي باع ومن اشترى وكم كانت حصة كل طرف. سنعرف من خطط ومن نفذ ومن استقدم داعش ليستخدمها قوة ضاربة على الأرض. وحتى يأتي ذلك اليوم، أنا على يقين تام من أمرين:



أولهما، إن أهل الموصل لا يبيعون مدينتهم، لا لداعش ولا لغيرها.

هؤلاء قوم بشديد الاعتزاز بهويتهم ولهم تاريخ ممتد من الالتحام مع العراقيين وإنراء حياتهم المشتركة بالثقافة والمعرفة.

كما أنهم قوم محافظون يتمسكون بتقاليدهم، ويستحيل أن يسمحوا لعناصر داعش، المهووسة بالجنس والحور العين، أن تحكمهم أو تقترب من حياتهم. كانت في الموصل خلدا نائمة وحواضن تلبد فيها؟

نعم، ولكن من منا يعرف شيئا عن خلدا نائمة في مدن العراق الأخرى كي يتهم أهالي الموصل والرمادي والفلوجة بأنهم حواضن للإرهاب؟

وكم كان يبلغ عدد هذه الحواضن في محافظة مثل نينوى يسكنها أكثر من ثلاثة ملايين نسمة؟

ثانيهما، إن الجيش العراقي لم يهزم في الموصل، إنما خذله قادته الذين كان فرارهم جزءا من الصفقة.

صرح يومها وزير البعثمركة بأن أكثر من أربعمئة ضابط برتب عالية دخلوا إقليم كردستان، عدا القيادات العليا للجيش.

هكذا ترك عشرات الآلاف من الجنود تائهين في شوارع الموصل وأزقتها بلا قيادة ولا تنسيق بين القطعات.

هؤلاء هم (أولاد الملح) الذين لا شأن لهم بصفقات الكبار، لا يخلون شعبهم ووطنهم حتى عندما يكون تدريبهم ضعيفا وتسليحهم ناقصا وأرزاقهم شحيحة،

ولسبب بسيط جدا، أن لا ملذ لهم غير هذه الأرض.

ومع ان الأمر بحاجة لقانون يفصل عمل تلك المحكمة وينظم الحالات وفق القانون، إلا ان قيام مثل هذه المحاكم أوجد فرصة للنساء اللواتي يتم الاعتداء عليهن، ومن اللواتي لا يجدن سبيل وملذ سوى اللجوء للقضاء، وحتى تكون تلك المحاكم جدار الحماية الذي يبذل الجهد ويتخذ الإجراءات لإيقاف تهديم الحياة الأسرية، كان لابد من تأسيس جهات متخصصة لرعاية الضحايا وبالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، بيوت للحماية يتم إلحاق النساء بها تحت رعاية الدولة وحمايتها، ممن لأبيت لها ولا مستقر للايواء، وحتى تنتهي قضيتها وتفصل المحكمة بمشكلتها، بالإضافة إلى تفعيل دور ألبحث الاجتماعي والنفسي.

لأشك ان اللجوء إلى العنف دليل على الفشل والانعكاس السلبي للأمراض النفسية والاجتماعية التي يعاني منها الفرد، وينتج عنه حلول عقد نفسية ومشاكل اجتماعية، وتفكيك لمقومات وبناء الأسرة، وبالتالي انهيارها، ولعل من بين أهم الأسباب التي يلجا إليها الرجل لاستعمال العنف في أسرته تلك الأمراض التي انعكست على شخصيته من طفولته ومن أسرته ومحيطه، كما ان هناك نوع من الرجال من يعتقد أن اللجوء إلى العنف يثبت رجولته وهو بالتالي يؤكد نزوله عن درجة تلك الرجولة وتخليه عن القيم الإنسانية إلى السلوك الهمجى والحيواني المتخلف، ويدل أيضا على عدم قدرة الفرد على الحوار والسيطرة والتركيز على المشكلة، ودليل على دونية شخصية المعتدي واستغلالها الفسيولوجي، بالإضافة إلى وجود أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهنا يبرز الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني ومنظمات المرأة والدفاع عن حقوق الإنسان بشكل عام في التوعية ونشر الثقافة القانونية، و كما تتحمل الفضائيات والأعلام بشكل عام مسؤولية كبيرة في حملة الوعي والتأثير السلبي على الأسرة والمجتمع في حال اللجوء إلى العنف دون أي مبرر أو منطق.

ولهذا فان النساء من ضحايا العنف الأسري يجب الاهتمام بهن والوقوف بجانبهن وتقديم الدعم المادي والمعنوي لمنعهن الثقة بالنفس والشعور بالقوة والقدرة على التفكير بطريقة صحيحة وإيجابية في مشاكلهن. وبغية إحداث طرق للعلاج قبل اللجوء إلى التهديم وتشتيت الأسرة.

إختلاف الرؤى السياسية حول النظام السياسي والسلطة والدولة !!

صبي مبارك مال الله

وبشكل يسترعي الإنتباه عند أحزاب الإسلام السياسي في حين الدستور وقانون الأحزاب يحرم ذلك . كما كونت مراكز قوى تأمر وتنهاي . مستخدمة كل الوسائل في سبيل دحر إرادة الشعب .

ولم يسكت الشعب تجاه هذه الأوضاع الشاذة بعد أن أصبح مجلس النواب ومؤسسات الدولة بيد الأحزاب التي تمتلك المليشيات / خرجت الأولوف من أبناء الشعب في حركة إحتجاجية كبيرة منذ عام ٢٠١١ م وأخذت تتطور الحركة الإحتجاجية وبصوت عالي للمطالبة بحقوق الشعب والعدالة الاجتماعية وبعد أن ظهرت طبقة سياسية فاسدة سرقت أموال الشعب حيث إزداد الفقر فقراً والغنى غناً . وإستمرت التظاهرات الخدمية والمهنية وكان التفجير الذي هز الشارع العراقي هو إنتفاضة تشرين الأول ٢٠١٩ ، إنتفاضة الشباب . الأمر الذي دفع القوات الأمنية القمعية إلى مكافحتها بشتى أنواع الأسلحة لقد تم إختطاف، وإغتيال ، وإعتقال آلاف المتظاهرين الشباب والنساء ومن كافة شرائح المجتمع العراقي ومطاردتهم من قبل المليشيات وقتل أكثر من ٧٠٠ شهيد وشهيدة. كما حدثت ضجة كبيرة في مجلس النواب وقد عاد الشعب العراقي بمختلف أطيافه إلى جذوره الثورية موحداً حيث خرجت تظاهرات مليونية وتم إسقاط حكومة عادل عبد المهدي ولكن الحكومة التي حلت محلها وهي حكومة مصطفى الكاظمي فشلت في تلبية مطالب الجماهير وتنفيذ برنامجها . ثم بدأ مسلسل الإغتيالات للنشطاء ورغم الوعود بالكشف عن قتلة المتظاهرين إلا إن التسويف والمماطلة إستمرت ولم يكشف عن أي مجرم مع معرفة السلطات التحقيقية بهم وتوفر المستمسكات . لقد كان برنامج الكاظمي يؤكد على إجراء انتخابات مبكرة بناء على مطالب المحتجين ولكن جرى العمل على تأخير مواعيد الانتخابات واللجوء إلى نظام إنتخابي محجف ، وحرمان عراقيو الخارج من المشاركة في الانتخابات وغيرها .

والآن يوجد صراع بين القوى

ومخيفة وإعدامات وقتل وإبادة والعقوبة تعدت إلى الأقارب فضلاً عن الدرجة الأولى فكان حقا كابوساً إستمر أكثر من خمسة وثلاثين عاماً . والآن وبعد التغيير السياسي الذي حصل في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ م بواسطة قوى التحالف الدولي وأمريكا التي تحملت العبأ الأكبر . وصلت إلى دست الحكم طبقة سياسية إسلامية وطائفية وأسس الحكم على قواعد المحاصصة الطائفية والقومية والإثنية حسب الحاكم الأمريكي (بريمر)ومن هذه النقطة خسر العراق هويته الوطنية وخسر المواطن الذي أصبح نتاج ذلك الحكم الدكتاتوري البغيض فترة مظلمة التي لاتوصف بعد أن حرق الدكتاتور الشعب في أنون الحروب ودمر شخصيته الوطنية،والذي خلق منه شعب مهزوم وخائف ولكن الإرادة والأمل كانت أقوى والنضال كان مستمر.

والآن وبعد مرور ثمانية عشر عاماً ماذا حصل الشعب العراقي ؟لقد كانت النتيجة مخيبة للأمال . ظهور سلطة سياسية مزدوجة ، مليشيات متعددة الألوان والإتجاهات ، شبكة مافيا للفساد ، تفزيم الديمقراطية وسلطة تشريعية مشلولة وضعيفة، مكافحة الصوت المعارض ، إنتشار مفاهيم الطائفية والإثنية، والفساد السياسي والمالي والاجتماعي ، إنعدام الخدمات ، تدمير المشاريع والمعامل والمصانع ، فساد في كل مكان وزاوية من الدولة ومؤسساتها . نهب وسلب المال العام وكما ذكر رئيس الجمهورية برهم صالح ضياع وسرقة ١٥٠مليار دولار ولكن الرقم الحقيقي أكثر من ذلك . وظهر للعبان فساد الحكومات المتعاقبة ، وفساد طبقة الإسلام السياسي . وبعد أن أرتفع صوت الشعب على سوء الخدمات وغياب العدالة وإرتفاع خط الفقر ، ونفشي البطالة وحرمان آلاف الخريجين من الوظيفة وأصبحت ظاهرة الرشا وفساد الذمم وبيع وشراء المناصب بما فيها المناصب البرلمانية وتزوير الانتخابات ظاهرة في المجتمع العراقي . ولم يقف تدمير الدولة ومؤسساتها إلى هذا المستوى فقط وإنما تعدى ذلك إلى القيم العراقية ، ومخالفات مستمرة للدستور، وعدم الاعتراف بالقانون . وونشأت المليشيات

لقد عانى الشعب العراقي من غياب الديمقراطية الحقيقية والعدالة الإجتماعية منذ فترة طويلة فبعد تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ لم تستطع دولة الإنتداب البريطانية أن تعكس ديمقراطيتها على العراق ونظامه السياسي الملكي إلا من خلال قشورها ، ولهذا لم تنمو الديمقراطية في العراق أو تنشأ تقاليد سياسية رصينة كأحزاب وقوى بل إزداد الأمر سوء عندما تم بناء الدولة ونظامها السياسي شبه إقطاعي ونظام إقتصادي ريعي وطفيلي و كومبرادوري(هو مصطلح سياسي يعني طبقة البرجوازية التي سرعان ما تتحالف مع رأس المال الأجنبي تحقيقاً لمصالحها وللإستيلاء على السوق الوطنية) والذي أسس على الكثير من مخلفات الحكم العثماني . وتبعاً لحماية المصالح للطبقة السياسية المتنفذة ومن يدور حولها، تم بناء أجهزة الدولة والسلطة القمعية بأشراف المستشارين البريطانيين كما تم تأسيس مجلس نواب كارتونوي الذي يتغير بين فترة قصيرة وأخرى بسبب حل البرلمان بيد السلطة الملكية والتنفيذية وإقتراح من رئيس الوزراء وهو عادة يكون من قبل(نوري سعيد) الذي أرتكب جرائم بحق الشعب العراقي وبعد أن يزداد نضال الشعب قوة وعنف. ومن خلال تأريخ العراق السياسي الطويل مرت على العراق حكومات مطيعة للإجنيبي التي قامت بعقد إتفاقيات إسترقاقية معه لتكبييل العراق وشعبه وتدور دواليب الزمن السياسي حيث مرت على الوطن والشعب حكومات دكتاتورية أذاقت الشعب الويلات والجوع والقهر والحرمان فضلاً عن الأمراض والأوبئة والفياضانات والحروب والصراع الطائفي والقومي . ولم تمر على العراق سوى فترة قصيرة من الحكم الوطني بزعامة الوطني عبد الكريم قاسم بعد قيام ثورة الشعب والجيش ١٩٥٨، إلا أن الأعداء تكالبوا عليها من متآمرين وقتلة ومتضررين من الحكم الجمهوري فتم القضاء على الجمهورية الأولى بعد نجاح ٨ إنقلاب شباط الأسود ١٩٦٣، وعندما جاء حكم الحزب الشمولي الواحد وبقبادات يمينية عاش الشعب فترة مظلمة

دور وأهمية مفوضية الانتخابات في العملية الانتخابية

فلاح أمين الرهيمي



مفوضية الانتخابات هي العقل المدبر والمفكر لنزاهة عملية الانتخابات لأنها هي التي تنظم وتشرّف على عملية الانتخابات لوجسنتها وعملياً والمفروض بهكذا مؤسسة أن تمتاز بالنزاهة والنظافة والالتزام والإخلاص واختيار الإنسان المناسب لهذا المنصب المهم وقد نبهتنا وأبقتنا التجارب الانتخابية السابقة كان للمفوضيات الانتخابية السابقة دور في عملية التزوير وصعود عناصر جاهلة وغير مدركة لدور ومنصب نائب الشعب في التأثير على سياسة الدولة العامة وإلى وصول العراق وطن وشعب إلى ما نحن عليه الآن إلى محاصرة وفساد إداري وبطالة وتضخم وظيفي ومحسوبة ومنسوبة وأزمات في جميع مرافق الدولة واقتصاد ريعي ومن خلال هذه السلبيات أدرك الشعب الدور الكبير والأهمية الأساسية وأن تكون مفوضية الانتخابات هي الأساس في نزاهة الانتخابات أو اللعب في نتائجها التي تؤدي الفوز للمرشحين كنواب للشعب.

إن الشعب العراقي يعقد آمال كبيرة ومصرية على هذه الانتخابات التي سوف تجرى في ٢٠٢١/١٠/١٠ في عملية التغيير الجذري لواقع السياسة العراقية لأن من مجلس النواب تولد الدولة والسياسة والقوانين المهمة والمصرية في مسيرة العراق الوطن والشعب نحو المستقبل الأفضل.

ما هو دور وفعالية الحكومة القادمة في عملية الإصلاح الاقتصادي للعراق ؟

إخراج الاقتصاد من طابعه الريعي وتوظيف العوائد العالية من تصدير النفط والنفائذ الحدودية في تطوير الصناعة والزراعة وسد الحاجيات الأساسية من السلع والحاجيات للشعب وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاحتفاظ بالعملية الصعبة ومن أجل تطوير القطاعات يستلزم إعادة تأهيل الشركات والمعامل الصناعية من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة بهدف رفع وتحسين إنتاجيتها ورفع نسبة مساهمتها في الإنتاج المحلي ومن الممكن الشراكة مع القطاع الخاص وإنشاء شركات مساهمة لرفع مستوى تخلف الاقتصاد وتنشيط القطاع الخاص إلا أن دور الدولة يبقى هو الأساس في انتعاش الاقتصاد العراقي.

وكذلك الاهتمام بتكامل القطاعين الصناعي والزراعي من أجل الارتقاء بالصناعة التحويلية وسد الطلبات المحلية وتشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل وامتصاص البطالة الذي سوف يسهم بالنسبة إلى أعداد كبيرة من الشعب في العمل والاستقرار الاجتماعي. كما يجب تحسين السياستين النقدية والمالية والتنسيق بينهما من أجل رفع قيمة العملة الوطنية ومكافحة ارتفاع نسبة التضخم ورفع معدلات النمو الاقتصادي والقضاء على سوق المضاربات المالية ومن يقف ورائهم من السياسيين وقيام البنك المركزي العراقي بعملية مراقبة القطاع المصرفي. كما من الضروري التوزيع العادل للثروة الوطنية على كافة شرائح المجتمع العراقي بصورة عادلة وإنسانية من خلال محاربة الفساد الإداري والمالي ومن خلال تخصيصاتها في الميزانية الاتحادية العامة وأتباع نظام فرض الضرائب التصاعدي ومكافحة التهرب الضريبي من قبل الطفيليين والبيروقراطيين من كبار موظفي الدولة.

المتخاصة والمتخاصمة والطائفية حول الكثير من المواضيع ومنها وجود الحشد الشعبي المسلح ، وفوضى السلاح ، والتحكم بالمؤسسات خارج عن حكم القانون وبعيداً عن الدستور وأصبحت عدة قيادات على الساحة السياسية . وفي ذكرى إنتفاضة الشعب خرجت تظاهرة ٢٥ آيار ٢٠٢١ وقد كانت للتذكير وإستعراض لمطالب الشعب وفيها جرى الإصطدام مع القوات الأمنية وإستخدام العنف وأيضاً بتدخل من الميليشيات المسلحة . وفي يوم ٢٧ آيار/على ٢٧ حصلت أحداث البوعيثة في الدورة وإعتقال أحد قادة الحشد الشعبي حيث تطور الموقف إلى محاصرة الخضراء وإقتحامها من قبل الحشد...ألخ ولغرض الإستفادة من الموقف هناك من يدفع نحو التأجيل للإنتخابات إلى نيسان ٢٠٢٢ أو إلى أيلول ٢٠٢٢ لأن الأحزاب والميليشيات يقض مضجعها عند ذكر إجراء الإنتخابات خوفاً من فقدان مقاعدها. الآن التوتر يتصاعد بين الأحزاب الشيعية -إسلام سياسي وكذلك صراع بين الحشد والقوى الولائية(الإيرانية) من جهة والحكومة من جهة ثانية . الآن الصراع إزداد على السلطة. لقد أصبح لدى المحتجين والمتظاهرين خزيرين جيد من الدروس والعبر ومنها توحيد العمل التنسيقي ، والعمل على إيجاد قيادة موحدة ، تأسيس أحزاب من أبناء الإنتفاضة ، التقرب والعمل المشترك مع القوى الوطنية والديموقراطية ، تنويع أساليب النضال لأجل التغيير نحو البديل الديمقراطي مع وجود جهود حثيثة لإجهاض عملية التغيير ، أن الإنتفاضة لكي تستمر يجب ان تمارس أشكال منوعة من النضال منها تنظيم المذكرات الإحنجائية ٢-الوقفات والتظاهرات ٣-الإعتصامات ٤-الإحتجاجات المطالبية -خدمية -وتنظيم الأضرابات ...ألخ. فلابد من التغيير والتحول الديمقراطي ، لأن النظام السياسي الآن أصبح لايمتلك الثقة به من قبل الشعب وهذا يحتاج إلى تنظيم الصفوف وإقامة أشكال تنسيقية مختلفة في عدة ميادين تضم تجمعات سياسية مهنية . فالضغط بالطرق السلمية يولد الإنتصار ولابد أن نفهم بأن الدولة متشظية وكل جهاز يعمل بمفرده قد يصل إلى التصادم .

الشعب الآن في حالة من الإحباط واليأس بسبب التفاؤل المسبق وكان يعتقد بأن التغيير أصبح على قاب قوسين أو أدنى ولكن القوى السياسية التي أصبحت تحيط نفسها بجدار أمني مسلح وتضم أذائها عن صوت الشعب وتستمر بإستهانته به فسوف تجد حراك من نوع آخر . ولهذا على القوى الوطنية والديمقراطية واليسارية أن تتوحد وتنسق من أجل قيام جبهة أو تحالف واسع وعريض لأجل إحداث التغيير وتغيير ميزان القوى في البرلمان والشارع العراقي حفاظاً على الوحدة الوطنية مع إعادة السلاح بيد الدولة تطبيقاً لمواد الدستور .

البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الانتخابي السادس لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان



عززت منظمة حمورابي لحقوق الانسان مساهمة التنظيمي والاداري الديمقراطي بالتعاقد المؤتمر الانتخابي الدوري السادس في بغداد في سهل نينوى يوم الجمعة الثامن والعشرين من ايار ٢٠٢١. لقد جرى تطبيق جميع الاليات الاجرائية الديمقراطية التي يتطلبها مسار المؤتمر، حيث تأكد من اكتمال النصاب القانوني للانعقاد، ومن ثم اعلن عن حل مجلس الادارة وتم التصويت على اختيار رئاسة للمؤتمر التي تولت ادارة اعماله التي تضمنت كلمة موسعة للسيدة باسكال وردا، تطرقت فيها الى ما تحقق للفترة الواقعة بين المؤتمر الانتخابي السابق الذي انعقد في نيسان من عام ٢٠١٧ والمؤتمر الحالي، كما تطرقت الى استحقاق المرحلة وما حققت منظمة حمورابي من انجازات حقوقية واغائية، اتسمت بالكثير من الاهتمام الميداني للشرائح الاجتماعية الاكثر تضرراً وفي مقدمتها الاقليات العراقية والمرأة والطفولة وفئة الشباب. اتسمت المناقشات التي جرت خلال المؤتمر بالموضوعية والمتابعة الحثيثة لأدق التفاصيل، وعبر عدد من اعضاء المؤتمر على أهمية تطوير البناء التنظيمي والاداري في ضوء تلك المتغيرات، كما دعوا ايضا الى رسم سياسات حقوقية وتوعوية واغائية اكثر تخصصا واتساعا ديمقراطيا وجغرافيا بما يعزز ازدهار لحقوق المواطنين في التنمية والعدل والسلام الاهلي ومواجهة التطرف بالمزيد من القيم المدنية الديمقراطية. وبعد الانتهاء من المناقشات والمداخلات بشأن تقارير المؤتمر انتقلت رئاسة المؤتمر الى الخطوة الديمقراطية الانتخابية لانتخاب مجلس ادارة جديد للمنظمة حيث تقدم للترشيح تسعة اعضاء من الهيئة العامة تنطبق عليهم شروط الترشيح لاختبار سبع اعضاء مجلس ادارة بينهم خمسة فعليين و اثنان اعضاء احتياط، وقد جرت العملية الانتخابية وفق الضوابط القانونية الديمقراطية تحت اشراف سيادة القاضي عارف موسى مشكورا والمكلف من قبل رئاسة محكمة استئناف نينوى الاتحادية، واسفر فرز الاصوات عن فوز كل من:

السيدة باسكال وردا (٣٦) صوتاً. وليم خمو وردا (٣٣) صوتاً. لويس مرقوس ايوب (٣١) صوتاً. الدكتور محمد كاظم (٢٣) صوتاً. الدكتور سيف عدنان (٢٣) صوتاً. الاحتياط : جورج يعقوب (١٦) صوتاً. الدكتورة فائق غانم (١٥) صوتاً

وعقد مجلس الادارة المنتخب لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان، اجتماعه الاول بانتخاب السيدة باسكال وردا رئيسة المنظمة للفترة الحالية ٢٠٢١-٢٠٢٤، وتم انتخاب السيد لويس مرقوس ايوب نائب الرئيس و توزيع المهام على اعضاء المجلس وفق النظام الداخلي وقد وكذلك تم تحديد اجتماع، لوضع استراتيجيات عمل المنظمة للمرحلة القادمة تتناسب والحيوية التجديدية التي تميزت بها وقائع المؤتمر، والامال التي طرقت خلاله خاصة في اطار المقررات والتوصيات والمقترحات التي انبثقت عن المؤتمر بما يحقق اهداف المنظمة وخطتها المستقبلية، بما يخدم حقوق الانسان والفئات المهمشة، بما يصون الاليات الديمقراطية وانسيابية العمل الاداري وتبسيط الاجراءات والشفافية.

بغديدا - سهل نينوى 28 ايار 2021

رسالة المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان الى مؤتمر منظمة حمورابي لحقوق الانسان



الزميلات والزملاء الاعزاء أعضاء مؤتمر منظمة حمورابي لحقوق الانسان المحترمين تحية وتقدير

بمسعدنا ان تبعث الى مؤتمركم الموقر بتنهائنا الحارة بمناسبة انعقاده في بلدة قرقوش في محافظة نينوى بتاريخ ٢٠٢١\٥\٢٨، متمنين لمؤتمركم كل النجاح والموقفية لخدمة مسيرة الدفاع عن حقوق الانسان وتقديم الخدمات الطوعية الانسانية للنازحين والمهجرين والعائدين الى مناطقهم الاصلية والذين تعرضوا الى انتهاكات فظة وتهجير قسري ودمار شامل من قبل عصابات داعش الإرهابية والفحاصم المسلحة المنفلتة، من خلال جهودكم المخلصة لتعزيز التعايش الأخوي المشترك بين مكونات وطوائف وأديان مجمل الشعب العراقي عبر التاريخ، وفضح كل أشكال التطرف والعنف والتمييز العنصري والتعبير الديموغرافي، مع تقديم الاغاثة والاعون مع بقية منظمات حقوق الانسان والمجتمع المدني لريساء الحريات والتعايش المجتمعي والعدالة والمساواة في عراق مدني ديمقراطي اتحادي يحترم حقوق المواطنة بالتساوي أمام القانون.

إننا في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان، ومنظمتكم العتيدة عضو مؤسس فيه منذ لقاء برلين عام ٢٠١٤، لا يسعنا إلا أن نقدر عاليا جهودكم ونشاطكم المتميزة في هذا المجال الإنساني التطوعي، ومنتظر من مؤتمر منظماتكم قرارات وتوصيات وبلغ ختامي بما يطور عملكم وجهودكم لخدمة حقوق الانسان والإنسانية.

ختاماً، يؤسفني عدم إمكانية تلبية دعوتكم لي للمشاركة كمرآب في المؤتمر بسبب ظروف صحية استدعت سفري الى خارج العراق لإجراء بعض الفحوصات والعلاج. مع خالص الاحترام والتقدير ..

عبد الخالق زنكنة
المنسق العام للمنتدى العراقي
لمنظمات حقوق الانسان
٢٨ / أيار / ٢٠٢١

- الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد
- منظمة حمورابي لحقوق الانسان / العراق
- جمعية المواطنة لحقوق الانسان
- الجمعية العراقية للمتفاعدين لحقوق الانسان
- جمعية الرافدين لحقوق الانسان
- هيئة الدفاع عن أتباع المذاهب والديانات في العراق
- المرصد السومري لحقوق الانسان / هولندا
- الجمعية العراقية لحقوق الانسان / الولايات المتحدة الأمريكية
- منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق / ألمانيا / أومرك
- لجنة الدفاع عن حقوق الانسان / استراليا

إدانة ظاهرة الاغتيالات ومطالبة بقوة لإنهاء الجريمة وردع المجرم



حلقات جرائم الاغتيال تتوالى وهي بالأساس موجّهة في استهدافها نحو الناشطات والنشطاء ممن تبين وتبينوا الدفاع عن الحقوق والحريات وعن استعادة الاستقرار والسلم الأهلي وبناء الدولة المدنية ونهجها الديموقراطي .. بالمقابل فإن تلك الجرائم التي أطاحت منذ ٢٠٠٣ حتى يومنا بالآلاف من خيرة أبناء شعبنا من عقلة العلمي الوطني من الأساتذة والعلماء والصحفيين والإعلاميين والمتخصصين ولتنبص تلك الجريمة المشخصة في السنة الأخيرة على استهداف نشاط الحراك التنويري الشعبي ومحاولاته تحرير مؤسسات الدولة من سطوة الميليشياوية... لكن تلك الميليشيات وداعمها العالي من مافيات الجريمة تندفع أكثر في استهدافاتها حيث محاولات الاحتفاظ بسلطة العنف والانفلات الأمني لتحرير أعضائها وأبطالها الإجرامية من اتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة وغير ذلك مما يدعم سطوتها في مهام التخريب والتدمير؛ مستمرة، تعيث بالبلاد والعباد فسادا.. اليوم تتكرر مرة أخرى جرائم الاغتيال وهذه المرة تستهدف ضباط المخابرات في إمعان وإيغال بجرائم لترويع الناس وإدخال الرعب في قلوبهم ، تكريسا لسلطة إرهابية تتوهم أنها وسيلة كافية لقمع الشعب من جهة ومنع حراكه السلمى من التقدم وإفائها تواصل إشهار البعوض الذي يبتز به الناس مستغلة هز الدولة والعمل على إضعافها أكثر ما يمكنها لتوكيد أن يدها هي العليا.. إن الحراك الشعبي إذ يطالب بتأمين أنشطته ونشاطاته فإنه في الوقت ذاته يدافع عن تأمين الدولة واستقرارها وسلامة مؤسساتها واستعادة هبتها بما لا يسمح أن تنشطى باتجاه انفلات سلطتها لصالح تلك القوى المنفلتة .

ونحن هنا ندين كل جرائم الاغتيال وطعن الأمن والاستقرار ونطالب بحل تنظيمات الإرهاب كافة، بوصفها بجميع أحوالها خارجة على القانون؛ على الرغم من فرض شرعيتها بواسطة اغتصاب عناصرها ومرتبقتها مؤسسات الدولة وحرفها وتجييرها لمآربهم الدينية.. إن وقوع اغتيال لثأب أو آخر وتزامنه مع اغتيال ضابط يمثل هيئة الدولة هو تزامن مسبب مترابط بجوهر ما يختفي من استهداف يحاول إخضاع الشعب وتكريعه واستهداف الدولة لمنعها من تلبية برامج تخدم الشعب وللوصول لمرحلة السطوة الكلية المطلقة لتلك القوى الميليشياوية التي تعني بارتزاقها أنها حصان طروادة لدولة أخرى..

لتبنى الدولة ما يحمي إرادة الشعب ومطالبته الثابتة في البلاد من التحرر والأنعتاق وفرض السيادة ومنع الميئس بها ويلعلو الصوت الشعبي ومصالحه وأرادته في فرض الاستقرار وقوة دولته منعقة من الأعياب المضللين من مرتزقة موالين لبعض الدول الإقليمية .. ولتنبصر الإرادة الوطنية في بناء دولة مكيمة تحترم الشعب ومصالحه وتبلي مطالبه في السلام والتقدم

المرصد السومري لحقوق الإنسان هولندا

7 حزيران 2021

تصريح إعلامي للامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق .. حتى تنتهي نكبات اتباع الديانات في العراق



هيئة الدفاع عن اتباع الديانات
والمذاهب في العراق

COMMITTEE FOR DEFENDING RELIGIOUS
AND ETHNIC GROUPS IN IRAQ

تعرض مخيم شاريا للنازحين اليزيديين بمحافظة دهوك يوم الجمعة الفائت ، في الرابع من حزيران ٢٠٢١ وبسبب تماس كهربائي لحريق هائل ألتهم أكثر من ٣٥٠ خيمة مخلفا وراءه أكثر من ١٤٠٠ نازح يسكنون العراق حيث تسبب بأحترق أوراق النازحين الثبوتية وأموالهم وملابسهم وكل حاجياتهم الحياتية الأخرى ، فباتوا لايملكون شيئا سوى ذكريات أليمة عن حياة بائسة مظلمة ، تعرضوا فيها للتهجير والتدمير والقتل والسيبي والإغتصاب والجوع والذل وكل من شأنه أن يساهم بإبادتهم لا لذنوب سوى لأنهم إيزيديون. حالة يرثى لها ، اطفال تكي ، ونساء تصرخ ، و رجال حيرى ، مواطنون فقدوا حتى مايتبت هوياتهم وأنتماءاتهم ، فباتوا عراة يفترشون الأرض ويلتحفون السماء.

تطالب هيئتنا المسؤولين في حكومتنا المركز والأقليم بتقديم العون الفوري لهؤلاء النازحين بعيدا عن الإجراءات الروتينية ، والعمل الجاد والسريع لإيصال المساعدات الحياتية والطبية لهم كمرحلة إضطرارية أولى ومضاعفة الجهود لعودتهم الى اماكن سكنهم القديمة أو توفير دور سكن أخرى بديلة لهم تتوفر فيها كافة المستلزمات المعيشية التي تليق بحياة كريمة لمواطنين أصلاء خاصة وقد مرعلى تحرير مناطق سكنهم من السيطرة الداعشية أكثر من أربعة سنوات.

كما تعرب الأمانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق عن شديد أسفها وحزنها البالغ لما مر به اتباع الديانة اليزيدية خلال السنوات السبعة الأخيرة على وجه التحديد ، حيث ما زالوا يعانون من المتاسي والعذابات بانتظار عودتهم لدورهم وأماكن سكنهم وقراهم ، دون وجود أية مؤشرات إيجابية تمنحهم الأمل بالعودة والإستقرار من جديد في وطنهم الأصلي ، العراق.

أخيرا ، تؤكد الأمانة العامة على أن تحقيق كل ذلك يعتبر من المسؤوليات المباشرة لحكومتنا المركز والإقليم وذلك وفق بنود الدساتير والوثائق والمبادئ الحقوقية الوطنية والعالمية التي يلتزمون بها قانونيا. نتنهد هذه الفرصة للتذكير بأهمية الإسراع بتنفيذ إتفاقيه سنجار وسهل نينوى التي ينتظرها اتباع الديانات اليزيدية والمسيحية والكاكائية.

الامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات
والمذاهب في العراق
5 حزيران، يونيو 2021

البرلمان الأوروبي يصادق على توصية بوضع "الذئاب الرمادية" على قائمة الإرهاب



أقر البرلمان الأوروبي مؤخراً تقريراً يوصي بوضع تنظيم «الذئاب الرمادية» القومي التركي المتطرف على قائمة الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية وذلك بعد ٨ أشهر من حضرته في فرنسا. وجاء في التقرير الذي قدمه ناتشو سانشيز أمور، العضو الإسباني في البرلمان الأوروبي عن الحزب الاشتراكي، في ١٩ أيار/مايو ٢٠٢١ أنه «بالنسبة للحكومة التركية، يجب سحق أي انتقاد، بكل الوسائل. أن يكون لجالية أجنبية تأثير في أوروبا فهو أمر طبيعي ومشروع. لكن المشكلة هي في أن جزءاً من هذه الجالية يتصرف سياسياً بأوامر تأتي مباشرة من أنقرة».

وتضاعفت في الأشهر الأخيرة حوادث العنف التي تورط فيها أعضاء في التنظيم القريب من السلطات التركية في أوروبا، ففي تموز/يوليو ٢٠٢٠، هاجم عناصر من الذئاب الرمادية متظاهرين مناصرين للأكراد بالحجارة والمفرقات النارية في العاصمة النمساوية فيينا.

وقبل ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، استهدفت الجالية الأرمنية الفرنسية بهجمات وتم تحطيم نصب تذكارية تشير إلى الإبادة الأرمنية. كما واجه سياسيون أوروبيون استنكروا «الموقف العدواني لتركيا على الساحة الدولية» سبباً من المضايقات والتهديد على وسائل التواصل الاجتماعي.

حظرت فرنسا التنظيم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ كما دعا العديد من النواب الألمان والنمساويين إلى إجراءات مماثلة في بلادهم.

من جهتها، ردت وزارة الخارجية التركية على التقرير وصفته بـ«المتحيز وغير المقبول».

ومع ذلك، لن يكون لهذا الحظر سوى أهمية رمزية. فبحسب دبلوماسي أوروبي تحدث لمجلة «لكسبريس» الفرنسية، ليس للذئاب الرمادية «مكتب أو وضع قانوني في الدول الأعضاء» ووضعهم على قائمة المنظمات الإرهابية لن ينهي أنشطتهم بل إنه قد يعقد مراقبتهم.

ففي فرنسا، وبعد خمسة أشهر من الحظر، تسبب تنظيم الذئاب الرمادية مرة أخرى في أضرار في أوائل نيسان/أبريل ٢٠٢١ من خلال مهاجمة مساحة ثقافية في ليون أصيب خلالها أربعة أشخاص كلهم من الأكراد.

المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق توثق رصدها الميداني للتظاهرات



في الوقت الذي تؤكد فيه المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق، على كفاية حق المواطن في الرأي والتعبير والتظاهر السلمي فانها تأسف بشكل بالغ لسقوط شهداء ومصابين من المتظاهرين والقوات الامنية نتيجة للتصادمات التي حدثت في ساحة التحرير ببغداد والتي أدت لاستشهاد (٢) من المتظاهرين وأصابة (٢٠) آخرين، ومازال اصابة العديد منهم خطيرة حتى الآن واصابة (١٣٠) من القوات الامنية واعتقال عدد كبير من المتظاهرين تم اطلاق سراحهم والمعتقي (١١) متظاهر معتقل تم عرض اوراقهم على القضاء مع حرق كرفان عدد (٢) تابع لقوة حفظ النظام نتيجة استخدام الرصاص الحي والغازات المسيلة للدموع من قبل القوات الامنية والحجارة والالات الحادة من قبل المتظاهرين.

ان المفوضية ومنذ بدء التظاهرات ولغاية هذه اللحظة كانت تطالب بمنع استخدام العنف المفرط واخضعت قوات حفظ القانون والقوات الامنية المساندة لها لأكتر من (٥٠٠) ورشة تدريبية حول كيفية التعامل مع المتظاهرين وحمايتهم ، وفي الوقت الذي تؤكد فيه على المتظاهرين التزامهم التام بمعايير التظاهر السلمي والابتعاد عن اية تصادمات مع القوات الامنية، فانها تجدد مطالبتها لكافة الاطراف باتخاذ اقصى درجات ضبط النفس والحفاظ على سلمية التظاهرات.

وتطالب المفوضية القائد العام للقوات المسلحة بتحمل المسؤولية واتخاذ الاجراءات الاكثر جدية ضد من استخدم الرصاص الحي والعنف المفرط واحالتهم للقضاء واطلاق سراح كافة المعتقلين على خلفية التظاهرات.

كما وتجدد مطالبتها للدخول المتظاهرين بمنع من يريد حرف التظاهرات عن مسارها السلمي واستمرار ممارستهم لهذا الحق عبر التعاون مع القوات الامنية وحفظ الممتلكات العامة والخاصة.

المفوضية العليا لحقوق الانسان - العراق

٢٦/ايار-مايو/٢٠٢١

كوكتيل الانتخابات

بسالم مشكور



في الانتخابات العراقية كوكتيل مميز على جهتي الناخبين والمرشحين. قبل أشهر من الانتخابات، وقبل اعلان البداية الرسمية، بدأت الدعاية الانتخابية عملياً. مهرجانات وجولات وموائد «تريد»

وتبليط شوارع صغيرة ترافقها الكاميرا والسياسي الذي قدم هذا «الزفت». الناس، في الغالب، يأكلون ويهللون ويستقبلون بالهتافات من يعرفون انه غير نزيه، ويوم الانتخابات يتدفقون على الصناديق لانتخاب ذات الوجوه. كثير منهم يأكل من أكثر من مرشح ويعده بانتخابه.

تحضيراً للانتخابات، يعود الخطاب الطائفي، ومن كنا نراه معتدلاً وطنياً خلال السنوات الماضية ينقلب - لعدة أشهر فقط- طائفاً سعياً وراء الأصوات، ومع اقتراب موعد الانتخابات يكثر «الشيوخ»، وتنبسط الزيارات لهذا السياسي أو ذاك، فيأكلون على مائدته ويغدونه بأصوات العشيبة. يكررون ذلك مع أكثر من سياسي.

كوكتيل الناخبين متنوع: فئة تقاطع، ظناً منها أنها تعاقب، وأخرى تنتخب بإشارة من زعيم أو حزب دون معرفة بشخص المرشح ومؤهلاته، وفئة ثالثة قليلة تختار من تعرفهم لكنهم لا يصلون إلى البرلمان في الغالب وإن وصلوا يظلون محاصرين.

على الجانب الآخر، يشكل المرشحون كوكتيلاً متنوعاً. مرشحون من النواب السابقين أو الحاليين عرفوا سابقاً من أين تؤكل الكتف، ويعتقدون ان محرركات الناخب لم تتغير لذا تراهم يمارسون ذات الأسلوب السابق في التأثير عليه. فئة أخرى لا تعرف شيئاً، يأمرها الحزب أو الزعيم بالترشيح فتفعل، ونجاحها مضمون بطرق شتى، وعندما يدخل هؤلاء البرلمان لا يعرفون - في الغالب- مهامهم. ولا الفرق بين الشؤون التنفيذية والتأهيلية. وخلال التصويت ينتظر هؤلاء إشارة رئيس الكتلة كي يحدد موقفه، وإذا رفع يده مصوّتاً فغالباً لا يكون على بينة من مضمون ما صوت عليه. هناك فئة قليلة تملك رؤية لمهامها ودورها التشريعي والرقابي تحاول أن تعمل وترفع صوتها ضد الشبهات والمساومات في البرلمان لكنها تبقى أصواتاً ضئيلة العدد تضيع في لجة الغالبية.

في كل دورة يتهافت كثير من الفاسدين على الترشيح ودخول البرلمان بالتزوير والشراء، سعياً وراء أمرين: مزيد من الصفقات، وحصانة قضائية تحميهم من الملاحقة. الحصانة القضائية، انهارت الآن بالقرار الأخير للمحكمة الاتحادية، لكن الحصانة السياسية ما زالت باقية، ف«الزعماء» يتدخلون لحماية هؤلاء.

شيء واحد يستطيع أن يغيّر الواقع: وعي واسع وإرادة ذاتية في انتخاب المرشح الكفوء وليس المعذب، لكي يكون عدد الكفوئين والتزيهين مؤثراً في القرار.

الإرهاب كظاهرة

د. عبدالحسين شعبان



أثارت أحداث حي الشيخ جراح في القدس وما أعقبها من اندلاع صراع مسلح أودى بحياة ما يزيد على ٢٨٠ ضحية فلسطينية ونحو ١٥٠٠ جريح، الجدل القانوني والسياسي حول: ما المقصود بالإرهاب الدولي، علماً بأن هذا الموضوع شغل العديد من المحافل والمؤتمرات الدولية وعلى مدى عقود من الزمان، والسبب ليس في صعوبة التوصل إلى إيجاد تعريف من جانب الخبراء القانونيين والسياسيين والدبلوماسيين؛ بل يعود إلى اختلاف مصالح الدول والجهات والقوى وتعارض أيديولوجياتها.

وفي كثير من الأحيان يختلط مفهوم «الإرهاب الدولي» بمفاهيم أخرى لاعتبارات سياسية، تبعاً للجهة المستفيدة منها، فالقوى المتنفذة في العلاقات الدولية تحاول تكييف بعض قواعد القانون الدولي لصالحها، إلى درجة أنها تعتبر بعض حركات التحرر الوطني التي تنازلت من أجل حق شعوبها في تقرير المصير ونيل الاستقلال «قوى إرهابية»، متكررة لمضمون المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بالدفاع عن النفس.

رصد الباحث أليكس شميد في كتابه «الإرهاب السياسي»، وجود ما يزيد على ١٠٠ تعريف لمصطلح الإرهاب، وحسب المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي، فالإرهاب يعني محاولة إخضاع أو قسر السكان المدنيين أو حكومة ما، عن طريق الاغتيال أو الخطف أو أعمال العنف، بهدف تحقيق أغراض سياسية، سواء كان الإرهاب فردياً أم تمارسه مجموعات أم دولة، وهو الإرهاب الأكثر خطورة.

ولأن تعريف الإرهاب مهم لجهة التأطير القانوني، فإن الدول الكبرى والنافذة لا تريد الوصول إلى تعريف جامع مانع، كما يقال؛ لأن ذلك يحول دون استخداماتها لأشكال مختلفة من العنف قد ترتقي إلى الإرهاب. وقد عبر المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد عن رفضه التلميحات التي تريد ربط الإسلام بالإرهاب، بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ الإرهابية الإجرامية، وهو أمر يحتاج إلى فهم عقلاني للموقف من العنف في جميع الأديان والأمم والبلدان واستخداماته السياسية، فليس دمج الآخر بالشيطنية سبباً كافياً للكشف عن جذور الإرهاب وفي عزل الإرهابيين أو ردعهم أو إبطال عملهم.

وعلى الرغم من غياب تعريف للإرهاب، وتمييزه عن أعمال العنف «المشروعة» المنسجمة مع قواعد القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، فإن قواعد القانون الإنساني الدولي تحظر معظم الأفعال المرتكبة في النزاعات المسلحة المتسمة بسمة الإرهاب. ولا بد من التمييز بين المدنيين والمحاربين، مثلما ينبغي حماية الأعيان المدنية وتفريقها عن الأهداف العسكرية، وكذلك حظر الهجمات المتعمدة أو المباشرة أو العشوائية، إضافة إلى استخدام «الدروع البشرية» وأخذ الرهائن، حيث تنص المادة ٣٣ من اتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩ على حظر العقوبات الجماعية وجميع تدابير التهديد أو الإرهاب.

ومع أن هناك نقصاً في القواعد القانونية في ما يتعلق بأوقات السلم، فإن هذه الأعمال تخضع للقوانين الوطنية مثلما تخضع لقواعد القانون الدولي، وخصوصاً للشرطة الدولية لحقوق الإنسان بغض النظر عن دوافع مرتكبيها، وبإمكان الدول اتخاذ تدابير عديدة لمنع أو قمع الأعمال الإرهابية عن طريق الجهد الاستخباراتي وتعاون الشرطة والقضاء وتسليم المجرمين والعقوبات الجنائية، والتدقيقات المالية وتجميد الأصول والضغط الدبلوماسي والاقتصادية، في ما يتعلق بالدول المتهمه بمعاونة الإرهابيين المشتبه فيهم.

ومثلما أثار مصطلح الإرهاب الدولي جدلاً واسعاً، فإن الحرب العالمية عليه، زادت من حدة الاختلاف بشأنه، والمقصود بذلك وصف عدد من التدابير والإجراءات الهادفة إلى مواجهة العمليات الإرهابية ومنعها. والاستشكال يقوم على التفريق بين المصطلح البلاغي والإعلامي والمعنى القانوني والدلالي بشأن النزاع العالمي المسلح، خصوصاً أن الإرهاب ظاهرة ولا يمكن شن حرب ضد ظاهرة، وهي حرب ضد طرف غير محدد الهوية في نزاع مسلح، ولذلك فالحرب العالمية على الإرهاب تثير تشوُّشاً والتباساً، وقد يمكن توظيفها سياسياً، والأدق في تفديري الحديث عن مكافحة الإرهاب بأشكاله المتعددة وأسبابه المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والإثنية وغيرها، بما فيها الاحتلال والإلحاق والضم.

وإذا كانت أدبيات الأمم المتحدة بشأن الإرهاب لم تعالج النقص في التعريف، الذي بقي ضبابياً، فإن مهمة مكافحة الإرهاب وملاحقة الإرهابيين أصبحت أكثر تعقيداً بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وخصوصاً بعد النشاط المحموم الذي قامت به تنظيمات «القاعدة» و«داعش» وأخواتهما، والذي زاد المسألة التباساً، ففي حين تركز بعض القوى السائدة على الإرهاب الفردي وأعمال الانتهاك التي تقوم بها مجاميع إرهابية، فإنها تغض الطرف عن إرهاب حكومات أو دول، مثلما حصل في الحرب على غزة التي دامت أحد عشر يوماً.

احترام الكرامة الإنسانية شرط مسبق للدولة الراعية لحقوق الإنسان

د. أحمد عبد الرزاق بشكاره



ومعنوية ضخمة «تاريخية - سياسية - مجتمعية - إقتصادية» أعادت طرح موضوع الكرامة الإنسانية في حقول وميادين مختلفة تختص بالبعد الجيوسياسي والاقتصادي بل والأخلاقي في المقام الأول. بدءاً من الفئات والشرائح العمرية التي تغطي مراحل الطفولة والشباب الذين يجدون أمالهم وطموحاتهم في العيش المكرم الكريم بعيدة عن المنال بل أن الواقع يشير إلى أنه وكلما مضى وقت دون أن تتحسن ظروفهم المعاشية - المعيشية نجد مزيداً من الصعوبات في طرق استيعابهم ضمن قوة العمل المنتج خاصة وأن حالات التطرف - العنف، وإنتشار الجريمة يشتت صنوفها تنصاعد وستتعاقد ما يضيف بدوره سمعة غير طيبة للعراق تحتاج لمن يحاول من صناع القرار أو المسؤولية الوطنية إزالتها أو إبعادها عن مسرح الدولة المدنية التي يفترض أن تقدم مثلاً أو نموذجاً إيجابياً يمكن الاقتداء به أو السير على خطاه، علماً بأن تضحيات الشباب العراقي عبر مختلف المراحل الزمنية لبناء العراق الحديث لاتقدر أو تقيم بثمن مهما بلغ الأمر من قيمة قادية أو معنوية حيث قدم هؤلاء الشهداء والرحلى أرواحهم على أكفهم في معارك الحروب ومن ضمنها الأخيرة ضد داعش الإرهابية حفاظاً على الكرامة الإنسانية لكل العراقيين، أما وبعد أن تم إحتواء الحرب الضروس ضد داعش فإن معارك المتابعة للتخلص من يور الإرهاب الداعشي مازالت مستمرة في المناطق الرخوة للعراق منذ الأشهر الثلاثة أو الأربعة الماضية ما يعطي انطباعاً أو تصوراً بأنه لايد عقب أنتهاؤها سريعاً أن يتم التخطيط الاستراتيجي وفقاً لعنهج أو توجه علمي - واضح المعالم - بإتجاه ترقب أو توقع إنخراط هؤلاء الشباب في معركة بناء العراق بعيداً عن توجهات متطرفة أو فتوية - مصلحة ضيقة الأفق لإتربغ بناء عراق سعيد يتمتع أبناءه جميعاً بغض النظر عن ألوان طيفهم الجميل بكرامة إنسانية مستدامة. صور أخرى من الأهتمام المععمق بالكرامة الإنسانية ترتبط بتوفير كل أنواع المساعدات

ينطلق من العمق النفسي - الذاتي للمواطن في التعبير عن الاحتياجات المعنوية - السايكولوجية التي لايمكن وزنها أو تقييمها قادياً لأنها ببساطة تخص مجموعة المشاعر والاتجاهات والتوجهات الإنسانية للفرد وللجماعة تتمحور حول الاحترام - التقدير والقيمة الذاتية للفرد أو للجماعة تحاه القضايا مدار الأهتمام الإنساني التي تستوجب رعاية مستدامة من الدولة الراعية - دون تأخير أو بيروقراطية مقيتة أو الانتماء لأحزاب الطوائف والمذاهب أو غيرها من الولاعات الثانوية - وبشكل يغطي الأبعاد والطرق السلوكية في التعامل بين مؤسسات الدولة وكافة شرائح الشعب العراقي دون تمييز أو تمايز من أي نوع كان، القرآن الكريم عرّف الكرامة الإنسانية بصورة جلية: «إنا خلقناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم»، كما أن البابا فرانسيس هو الآخر عرف الكرامة الإنسانية على أنها متساوية للبشر جميعاً»، لذا «عندما تدعس على كرامة الآخر فأنت تدعس على كرامتك ذاتها». من منظور شرعة القانون الدولي العام التي أكدت وثيقة حقوق الإنسان العالمية للعام ١٩٤٨: إن الناس متساويين في الكرامة والحقوق تسكنهم العقلانية والضمير يتعامل بعضهم مع الآخر بروح الأخوة الإنسانية (المادة الأولى لوثيقة حقوق الإنسان العالمية). ترتبياً على ذلك، جميع سكان المعمورة رفعوا شعار محبباً للنفس «أن كل إنسان يتمتع بإهمية متساوية مع الآخر، الأمر الذي يوفر حماية متساوية للبشر في كل الميادين والعناصر التي تمكن السكان من حق البقاء والحياة الإنسانية الكريمة». علماً بأن مايقابل الحقوق والحريات التزامات أو مسؤوليات يقتضي أدائها بكل أمانة ونزاهة كي يستحق المسؤول لقب «سيد القوم خادهم».

تصدق الكاتبة عفاف مطر في مقال لها بعنوان «كرامة غالبية في فندق خمس نجوم ()»: «إننا في بلادنا العربية ننسى معنى الكرامة، نحن لا نمارس الكرامة لهذا ننسأها وتتنازل كثيراً حتى أصبح التنازل غير محسوس وغير مرئي نحن نتنازل عن احترامنا في دولنا كثيراً وننسى أن الاحترام يوازني الكرامة...» ضمن هذا الإطار العام تطرح تساؤلات في العراق محورها هل يتمتع العراقيون بالكرامة الإنسانية في حدودها الدنيا؟ الجواب يأتي بالنفي وليس هذا بمستغرب كنتيجة طبيعية لمسارات تاريخية مؤلمة - حقاً - حملت شعبنا أثقالاً وأعباء مادية

إن احترام الكرامة الإنسانية في بلدنا «العراق» تعد ولأشك شرطاً مسبقاً لقيام مجتمع - الدولة الراعية بمهامها الدستورية - القانونية - السياسية - الأمنية والمجتمعية - الاقتصادية في إطار جيوسياسي - عملي يغطي مناطق وجود الشعب العراقي في كافة أرجاء البلاد.

ما شهدناه ونشده من مشكلات وأزمات متلاحقة وغير متيقن منها بحاجة أولاً لرؤية استراتيجية تضع في الاعتبار أهمية وأولوية صيانة واحترام الكرامة الإنسانية التي اخترقت في أكثر من ميدان أو قضية كونها ترتبط بحماية حقوق الإنسان وحياته الإنسانية.

وثانياً إلى الحاجة الملحة إلى تحديد مناسب للمفهوم العام للكرامة الإنسانية رغم صعوبة تبيان مضمونه التفصيلي من خلال تعريف نسبي يمكن قياسه بطرق متعددة، علماً بأن التقدير الدقيق للحاجة لإحترام الكرامة الإنسانية يجب تقييمها عملياً وليس بصورة تنكلية مجردة. بدءاً يجب التمييز بين دولة الرعاية الاجتماعية والدولة الراعية لحقوق الإنسان التي تعطي للكرامة الإنسانية مفهوماً حقوقياً - معنوياً وقادياً أكثر إتساعاً واستجابة للنوازع البشرية.

بشكل عام، للكرامة معانٍ متنوعة تعائل سمات إيجابية نتطلع دائماً للحصول عليها مثل: اللياقة المدنية، النزاهة - الأمانة، الشرف، الأخلاقيات وفضائل القيم، المجد، العظمة المعنوية وغيرها.

إن صيانة واحترام الكرامة الإنسانية يتمحور حول إستثنائية الاعتناء بتوعية السلوك والنشاطات التي يعتمدها صناع القرار عند التعامل مع الآخرين، ترتبياً على ذلك لا بد من تهيئة وطنية واسعة لمنأخ مجتمعى - بيئى مناسب للثقة المتبادلة بين الشعب العراقي بكل فئاته وشرائحه المجتمعية - الاقتصادية - الثقافية ومؤسسات الدولة التي ينتظر منها تعاوناً وتنسيقاً مع العراقيين كافة وإينما حلت بهم مراكب الإبحار من أجل إيجاد حلول ناجعة لمشكلاتهم الأراهنة والمستقبلية بصورة تحد نسبياً من تصاعد الأزمات وتراكمها بشكل يقلل من فاعلية الاستجابة من جهة ويفتح الباب لمتابعة النتائج التي يفترض أن تنعكس إيجاباً على نوعية ومستوى حياة شعبنا.

إن أول شعور وتفهم للمعنى



عجيب امر الطغاة

عبد المنعم الاعسم



كل الطغاة
من فصيلة دم
واحدة. فصيلة
سلا لا ت
بائدة، يقتلون
ضحاياهم
بدم بارد،
ويتحدون،

حين يداهمهم القصاص، بزعيق
حار. بعضهم متدربون جدد
والبعض الاخر قارب الاحالة على
اللعاش.

يتدثرون على الدوام برضى
كاذب على اساس «كل شيء
هادئ» وكل ما حدث «تحت
السيطرة» لكن نهايتهم مثل
نهاية الارقام القياسية لا بد ان
تنكسر يوماً.

مثل سلسلة نار طويلة يمسك
الطغاة ايادي بعضهم وهم
يمضون الى عرس النهاية. وجوه
مستديرة على هيئة فجوة من
الديدان والاكاذيب حشروا فيها
الشعوب المغلوبة على امرها،
والقوا باصحاب الرأي وراء الحدود
أو وراء القضبان أو وراء صف
الجنود والمستشارين.

يتبادل الطغاة مفردات عُفاة
من الضرائب يستعيرونها من
اموات سبقوهم. يتفننون في
شحنها بمزاعم الاقتدار، ثم
يخلعونها بسرعة حين تكف عن
الفائدة مثلما يخلعون احذية
ضاقت عليهم، ولايقهمهم ان
الناس تتذكر، وانها تعود الى
الذاكرة في كل حين، فان الذاكرة
بالنسبة للطغاة يمكن اعتقالها
بواسطة مجندين مهربين، او
انها اكياس قمامة يعبثونها
بالفضلات دائماً.

لايهم الى اين يهرب الطاغية
في ساعة القصاص، هنا،
يختلّفون. منهم من يقتل نفسه
بيديه، ومن يدس نفسه في
حفرة، ومن يهرب الى خارج
الحدود، ومن يتنكر في ثياب
رعيان، وكلها مصائر لاتجلب
الشفقة بل الاحتقار. اما الاعوان
فانهم يقبلون النهاية وكأنهم
اعدوا أنفسهم لها. يستسلمون،
ويعلنون براءتهم مما حل
للشعب.

الشباب ودوره التنموي

سرور العلي



لا شك من
أن للشباب دوراً
بارزاً في تنمية
المجتمع، كونهم
قوة المستقبل،
والأساس الذي
ترتكز عليه
المجتمعات، إذ
ما رغبت بالتطور

والتقدم، خاصة أن معظمهم لديهم
الطاقة، والحماس والعزيمة على رقي
المجتمع وتحضره، ولما يتمتعون به
في هذه المرحلة العمرية من اصرار
ونشاط، والقدرة على العطاء، والسعي
لتحقيق الاهداف والطموحات،
وقدرتهم على الإنتاج، كما انهم الفئة
الأكثر قدرة على التغيير واهدائه.
وبمشاركتهم في عملية التخطيط،
واتخاذ القرارات لاسيما في وقتنا
الحالي، إذ إن معظمهم أسهم
بشكل فعال في تلك التنمية من
خلال المنظمات التطوعية والخيرية،
والمبادرات والحملات التي يطلقونها
من حين لآخر، في سبيل رفع معاناة
شريحة الفقراء والمتعاقفين، وتقديم
لهم كل ما يحتاجونه من مساعدة،
بالمساهمة في جمع التبرعات
والتمويلات.

فضلا عن دورهم في عملية
«الانتخابات»، ومشاركتهم الفعالة
بأصواتهم التي يمنحونها، لمن يستحق
أن يمثلهم، ويوفر لهم كل متطلباتهم،
فضلا عن ابداء رأيهم في القضايا
العامة والوطنية، والخاصة بحقوق
المرأة والطفل، والوقوف مع الفئات
المستضعفة، والدفاع عن حقوقها،
لاسيما ما توفره التكنولوجيا الحديثة
اليوم، ووسائل اتصال تسهلان من
عملية المطالبة بالحقوق، وايصال
رسائل للمجتمع الدولي.

الأمر الذي يدعو إلى أن يولي
الاهتمام بتلك الشريحة التي تشكل
نسبة كبيرة من المجتمع، واستقطابها
وتوظيفها في المؤسسات،
للاستفادة من طاقاتهم وإبداعاتهم
في تحقيق التقدم والاستقرار،
وتشجيعهم على انشاء المشاريع التي
تعود عليهم، وعلى المجتمع بالنفع،
واقامة المؤتمرات العلمية والثقافية،
والتنموية للنهوض بالمجتمع، وعقد
الورش المهمة، وأن يكون لهم موقف
مؤثر في الانتخابات، لتحديد مستقبل
البلاد لدورهم في تغيير السياسات،
وتأثيرهم في صنع القرار والقوى،
وكونهم قوة اقتصادية، وتشجيعهم
على تعلم مهارات جديدة، لإكسابهم
الخبرة والمعرفة، ومنحهم فرصاً
للمشاركة في اتخاذ القرارات المصرية
على غرار ما تقوم به الدول المتطورة
من اعطاء فرص لشبابها، ومنحهم
المناصب والترقيات، وحثهم على
مواجهة المشكلات الاجتماعية،
للتأقلم مع جميع الظروف، وتجاوزها
بأقل الخسائر.

المادية والمعنوية لكل متضرري
الحروب من اللاجئين والنازحين
الذين وصلت أعدادهم التي
أرقام فلكية هؤلاء فقدوا
أعزائهم، ممتلكاتهم ومواطن
سكنهم الأصلية «ليس من باب
تقديم أموال الصدقات بل من
منطلق قيمتي - أخلاقي يمكن
أن يعبر عنه بعبارة شائعة: «عزيز
قوم ذل» ولا بد أن لا يضام كثيراً،
الأمر الذي ينطبق على مختلف
صور المأساة الإنسانية في
العراق وفي بعض دول الجوار
أيضا حيث أخذت المأساة أبعاداً
اجتماعية - اقتصادية وثقافية
وتربوية خطيرة تصور يأخذنا إلى
كل زاوية أو مفترق طرق صعب
نجد فيه فئات محرومة- في
كل أنحاء العراق - من أبسط
مستلزمات الحماية والأمن
الذاتي والمجتمعي حيث
العيش الكريم والمكرم أو قد
تكون معرضة للمخاطر المتنوعة
«المجتمعية الصحية - البيئية -
الاقتصادية - الثقافية - التربوية
- التعليمية وغيرها، على رأسها
فئات: الأطفال، الشباب وكبار
السن من الجنسين حيث تبرز
المعاناة الإنسانية على أشدها
مع يتبعها من انعكاسات سلبية
خطيرة على الحياة الإنسانية
برمتها. ترتباً على ما تقدم، لا بد
لمجتمع - الدولة الراعية أن يتلزم
كل من يقطن فيه أن يتحمل
مسؤولية اجتماعية - اقتصادية
- ثقافية - تربوية - تعليمية -
علمية - تقنية أو قل استراتيجية
أن ينجح لتوفير مستوى راق
مدنياً - نوعياً للحماية والرعاية
وللتنمية المجتمعية المخطط
والمراقب لها جيداً من قبل
صناع القرار بقصد متابعة تنفيذه
كل الاجراءات التي تستتبعها من
خلالها جزءا ولو يسيراً مهما
من الكرامة بشكل دقيق بما
يحفظ كرامة كل شخص مهما
كان إنتماؤه الديني - المذهبي
- العرقي والجهوي، إن الاخفاق
في احترام الكرامة الإنسانية
لن يتيح للمجتمع والدولة
العراقية أن تنصدر قوائم
التنمية الإنسانية المستدامة
كما ولن تتحقق التنمية
المجتمعية - الديمقراطية في
- الإنسانية المنتظرة في
ظل دولة المواطنة ما يعرف
بالدولة الراعية التي توفر
العدالة الاجتماعية - القانونية
-القضائية للجميع دون تمييز
أو تمايز. أي نجاح في مجال بناء
وتنمية المواطن على أسس
سليمة - تربوية وعلمياً يمكن
العراق من إطلاق إبداعات
طاقاته المتجددة عالمياً -
إقليمياً ووطنياً يمكن العراق
من أن يستعيد جزءاً ميسوراً من
ألقه الحضاري.

البنك الدولي يحذر من تراجع التعليم في العراق

د. محمد الربيعي



(١١) تقدر وزارة التربية وجود نقص في البنية التحتية لأكثر من ١٠٠٠٠ مبنى مدرسي.

(١٢) يقدر البنك الدولي أن إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق (التربية والتعليم العالي- باستثناء إقليم كردستان) في عام ٢٠١٩ بلغ ١٠.٨ تريليون دينار عراقي. يمثل هذا زيادة طفيفة من ١٠.٠ تريليون في عام ٢٠١٨، لكنه يمثل انخفاضاً من حوالي ١١,٦ تريليون في عام ٢٠١٣. الإنفاق الحكومي في العراق (٩,٧ في المائة) أقل بكثير من المعدل الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبالغ ١٤,٠ في المائة.

(١٣) لم تنفق وزارة التربية والتعليم أي مبلغ من الميزانية الاستثنائية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وانفقت أقل من ٢٤ مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٩، وهو ما يمثل ٩ في المائة فقط من ميزانية الاستثمار الفعلي لقطاع التعليم. أما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فانفقت أقل من ٤ في المائة من ميزانية الاستثمار الفعلي للتعليم العالي في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

(١٤) لمواجهة التحديات الحالية والتطلعات المستقبلية لقطاع التعليم في العراق يقترح التقرير التدابير التالية لضمان كفاية الإنفاق على التعليم العام: (أ) إعطاء الأولوية للاستثمارات في التعليم على المدى المتوسط من بين الأولويات المتنافسة العديدة على موارد الميزانية الشحيحة خلال مرحلة التعافي من فيروس كورونا. (ب) توسيع نصيب الإنفاق فيما عدا الرواتب في ميزانية التعليم. (ج) توجيه موارد عامة إضافية للمناطق والمجموعات الأكثر احتياجاً.

(١٥) ترتبط الاختلافات في معدلات الالتحاق بالمدرسة عبر المحافظات بالفقر، لا سيما في المرحلة الثانوية. في حين أن معدلات الالتحاق بالمدراس الابتدائية مرتفعة بشكل عام في جميع أنحاء العراق، فإن المشاركة في التعليم الثانوي تنخفض مع زيادة معدلات الفقر في

انخفاضاً حاداً في التحاق الطلاب، مصحوباً بانخفاض كبير في عدد المدارس والمدرسين.

(٥) يؤثر النقص في البنية التحتية التعليمية بشكل كبير على القدرة على تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة حيث يبلغ متوسط عدد الطلاب في المدرسة الواحدة بما يقارب ٤٠ طالباً مع مشاركة عدد من المدارس في بنايات ومرافق واحدة.

(٦) بالرغم من عدم مشاركة العراق بصورة عامة في مسابقات تقييم الأداء للطلبة اظهرت أحد المقاييس القليلة لنتائج تعلم الطلاب وهي تقييم القراءة للسنوات المبكرة لعام ٢٠١٢ إلى أن جودة التعليم، كما يتم قياسها من خلال تعلم الطلاب، أقل بكثير مما هي عليه في البلدان المجاورة.

(٧) يوجد في العراق ما يقدر بنحو ٢,١ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٧ عاماً خارج المدرسة، نصفهم تقريباً في الفئة العمرية للمدارس الثانوية. على الرغم من التحسينات في السنوات الأخيرة، فإن معدلات المشاركة التعليمية المنخفضة نسبياً في العراق تغني بقاء أكثر من مليوني طفل ومرافق خارج المدرسة.

(٨) المناهج القديمة ومحدودية التطوير المهني للمعلمين، والدعم غير الكافي لمرشدي المدارس وبرامج التعلم، والبرامج المحدودة للشباب المعرضين للخطر جميعها أثرت بصورة سلبية على التعليم. على سبيل المثال، في حين أن وقت التدريس في العراق قصير بالفعل وفقاً للمعايير الدولية، أفاد ٢٥ بالمائة من الطلاب في عام ٢٠١٨، أنهم لم يتمكنوا من حضور الدرس بسبب غياب المعلم، أو بسبب إغلاق المدرسة خلال العام الماضي.

(٩) أدى الصراع الذي خلقته داعش في العراق إلى أزمة إنسانية تميزت بالنزوح الداخلي لـ ٣,٢ مليون عراقي وتدمير البنية التحتية والخدمات في المناطق التي احتلتها داعش سابقاً. في ١٦ مدينة داخل المحافظات السبع المتضررة بشكل مباشر تضررت البنية التحتية في ٦٢ بالمائة من المدارس ودمرت ١٨ بالمائة من المدارس تدميراً تاماً.

(١٠) يقدر التقرير احتياجات إعادة الإعمار بـ ٤,٩ تريليون دينار عراقي وهذا المبلغ يمثل أضرار البنية التحتية، بينما تمثل احتياجات التعافي مثل استعادة خدمات التعلم والتعليم بـ ٤٩٠ مليار دينار عراقي لتطوير التعليم المهني للمعلمين وللمواد التعليمية ولبرنامج تاهيل الشباب خارج المدرسة.

لا يختلف اثنان حول أهمية سياسة التعليم الرصينة والمستقبلية لأي بلد على صعيد المدرسة والجامعة نظراً لما للتعليم من دور حاسم في التنمية الاقتصادية. أهميته لا تكمن في التوسع الكمي في الفرص التعليمية فقط، بل أيضاً التحسن النوعي للتعليم الذي ينقل إلى قوة العمل التي تمتلك مفتاح التنمية الاقتصادية.

وفي ضوء أهمية هذا الموضوع تضمن تقرير البنك الدولي الذي صدر مؤخراً في ١٤٠ صفحة حول الأوضاع الاقتصادية والتنموية في العراق فصلاً استقصائياً وتحليلياً وأرقاماً استثنائية حول التعليم سحاوول عرضها بصورة ملخصة.

أحتوى التقرير على معلومات صادمة واستناداً عليها يحذر البنك الدولي من أزمة تواجه العراق تتعلق برأس المال البشري تغذيها أزمة التعليم حيث يؤكد أن الطفل المولود في العراق اليوم سيصل، في المتوسط، إلى ٤١ بالمائة فقط من إنتاجيته المحتملة عندما يكبر، فلن يتوقع للطفل العراقي أن يحقق أكثر من ٤ سنوات فقط من التعلم عند وصوله عمر ١٨. وبهذا يتمتع العراق بواحد من أدنى مؤشرات رأس المال البشري في المنطقة. يعزو التقرير أسباب انخفاض مستويات رأس المال البشري إلى السنوات الطويلة من الصراع الدموي، وغياب الإصلاحات، ومحدودية الفرص المتاحة للشباب، والاضطرابات الاجتماعية، والفساد الإداري.

تتلخص نتائج التقرير بما يلي:

(١) ينفق العراق ١٠٪ أقل لميزانيته العامة على التعليم (الأولي والعالي) مقارنة بمتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتمثل رواتب المدرسين والموظفين حصة عالية نسبياً من الإنفاق على التعليم العام (٩٣ في المائة) بينما يتم تخصيص ١٪ فقط من ميزانية الاستثمار في العراق لقطاع التعليم.

(٢) تظهر الأرقام نقصاً كبيراً في معدلات الالتحاق ما قبل الابتدائي والثانوي حيث يلتحق ١١٪ فقط من الأطفال بعمر ٥ سنوات. في التعليم الثانوي، تتراوح معدلات الالتحاق بين ٥٨ و ٣٣ في المائة في التعليم الثانوي والإعدادي، على التوالي.

(٣) تؤثر المعدلات المنخفضة بشكل خاص لتنفيذ الميزانية الاستثمارية بشدة على أداء نظام التعليم إلى جانب أداء باقي القطاع العام.

(٤) شهدت مخصصات التمويل العام لقطاع التعليم المهني



مكافحة الفساد الوظيفي

عدي بسير الحساني



الفساد الوظيفي ظاهرة قديمة في فجواها، حديثة في أساليبها، وهي ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ومتجذرة واتخذت أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل عديدة ومختلفة التمايز، وقد تختلف من مجتمع إلى آخر من خلال تعدد أساليبها وتنوع البيئة الوطنية وقد تتخذ أشكالاً مختلفة، منها الإداري، والعالي، والسياسي، والاجتماعي، والقانوني، والاقتصادي، والأمني.

وذلك كونه يصيب الجهاز الإداري بالشلل، ويجعله غير قادر على أداء المهام والواجبات التي نشأ من أجلها. ونظراً للآثار المدقمة التي تترتب عن الفساد الإداري وخاصة في نطاق الوظيفة العامة وبالشكل الذي ينعكس على الإدارة والمواطن من خلال الخدمة المقدمة له من الدائرة المختصة والتي تلقي بظلالها على الواقع الخدمي للفرد، لا بل تتعداها أيضاً إلى الضرر بجميع نواحي الحياة الأخرى.

وقد تعددت أسباب انتشار ظاهرة الفساد الوظيفي فبعضها يرجع إلى سيطرة الأجهزة الإدارية على مختلف الأنشطة الاقتصادية، والبعض يرجع إلى سوء التنظيم الإداري والروتين المعقد في الإجراءات الإدارية وعدم استحداث إجراءات مبسطة في دوائر الدولة وأتباع المركزية الإدارية، أو سوء اختيار الأشخاص المناسبين لإشغال المناصب القيادية، ما يؤدي إلى خشية هؤلاء على مناصبهم مما يدفعهم لاختيار معاونيهم ونوابهم ممن هم على شاكلتهم للسيطرة عليهم، وهذا حتماً سيدفع هؤلاء إلى جلب موظفين ممن هم بمستوى تفكيرهم، ما يؤدي إلى الجهل أو التقصير في تنفيذ القوانين والأنظمة الوظيفية والعمل بالكيفية وفقاً للصلاحات الوظيفية الواسعة، المخولة لهم، وهذا كله على حساب المصلحة العامة.

وهذا سيؤدي حتماً إلى ضعف وسائل الرقابة والمحاسبة، التي تُطبق على الموظفين، بدافع المحاملات أو المقابل المادي، ويكفي العلم بأن غالبية التشريعات تمنح الرئيس الإداري الأعلى سلطة إحالة المخالف إلى التحقيق، فضلاً عن سلطة حفظ التحقيق، وسلطة توقيع العقوبة الذي لا يتناسب مع المخالفة أو الجرم الإداري، بسبب مبدأ المشروعية الإدارية «لا عقاب إدارياً من دون نص».

وهذا حتماً سيؤدي إلى رفع تقارير مغالطة للحقيقة إلى الما فوق أو حتى عدم تزويدها بتلك التقارير أصلاً لتفادي أي إصلاح مستقبلي. لذلك يستوجب إسناد الوظائف الحكومية إلى ذوي الاختصاص ممن تتوافق مؤهلاتهم وخبراتهم مع الأعمال المناطة بهم والتي ستسهم إلى حد كبير على إنجاح الأجهزة الإدارية في الدولة، والحد من الفساد الإداري بشكل تدريجي وانحدار أخلاقيات الوظيفة العامة، ويؤدي بالتالي إلى تحويل عمليات التخطيط بمجملها إلى عمليات هلامية وشكلية لا قيمة لها، ويجعل عملية التنمية الإدارية برمتها صورية وبلا مضمون، كما ويسهم إلى حد كبير بمقاومة أي إصلاح تشريعي أو مؤسسي للجهاز الإداري، أملاً في بقاء المنافذ التي يتسلل منها مفتوحة، وذلك من خلال قيام الفاسدين في تلك الأجهزة بإبقاء جهود التنظيم والإصلاح الإداري حبيسة الأدراج وحبراً على ورق. كونه سيحرف بمقاصد القرارات الإدارية مبتعداً بها عن المصلحة العامة، لتحقيق مكاسب شخصية، وهذا ما يسمى ب«الانحراف الوظيفي في استخدام السلطة»، وهو وجه من أوجه الفساد الوظيفي، وتقع على من يرتكبها عقوبة منصوص عليها في قانون العقوبات.

ونرى أنّ هناك تحركاً دائماً من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية والقضائية للسعي الدائم من أجل مكافحة الفساد الوظيفي بجميع أشكاله وأساليبه.

لذلك نجد اليوم تشكيل لجنة دائمة للتحقيق في قضايا الفساد والجرائم المهمة وذات صلاحيات واسعة، وهذا ضمن التوجه الحكومي الذي يقوده السيد رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة السيد مصطفى الكاظمي في مكافحة الفساد الإداري والعالي.

وأصبحت هناك ثورة إدارية يقودها السيد وزير الداخلية عثمان الغانمي من خلال التوجه الإداري في الاستفادة من حملة الشهادات العليا في ممارسة اختصاصاتهم الوظيفية في مفاصل الوزارة كافة وفقاً لمبدأ النزاهة والمهنية، وكان لكلمة سيادته في مؤتمر المرور «بأننا نريد أن تكون وزارة الداخلية بيضاء» الأثر الكبير في نفوس الخيّرين.

المحافظة (بمتوسط نقطة مئوية واحدة لكل نقطة مئوية زيادة في الفقر متعدد الأبعاد).

١٦) تظهر عينة المسح عدم وجود طالبة من خارج الشريحة الاجتماعية الاقتصادية الأعلى مسجلة في الدراسات العليا. يبدو التعليم الجامعي رفاهية حيث يبدو أن ٢٣ في المائة فقط من الطالبات المسجلات في الجامعة ينتمين إلى أسر تقع في الشريحة الاجتماعية والاقتصادية الفقيرة.

١٧) يستمر الفساد في التأثير سلبيًا على تقديم الخدمات العامة في العراق عبر العديد من القطاعات، بما في ذلك التعليم. وفقاً لمعهد دراسات الإدارة والمجتمع المدني، ذكر ٤٧ في المائة من المستطلعين في العراق أن الفساد هو مصدر قلقهم الرئيسي. التعيينات وفساد الرواتب في شكل موظفين وهميين يعيق الكفاءة والمصدقية. وفقاً للبنك الدولي المحسوبة تحفز السلوك الفاسد في مشاريع التنمية. على سبيل المثال، غالباً ما تكون تكاليف مشاريع التنمية مبالغاً فيها بشكل كبير بحيث يمكن للقيادات وأعوانها الاستفادة منها. في التعليم، يعني هذا أن المستويات المنخفضة بالفعل من مخصصات الاستثمار العام للقطاع قد لا تُستخدم بشكل فعال لمعالجة النقص الصارخ في البنية التحتية لنظام التعليم.

١٨) حدد تقرير البنك الدولي متطلبات وأولويات إصلاح التعليم بما يلي:

أ- كفاية الإنفاق على التعليم. الهدف: زيادة نصيب التعليم في الميزانية الحكومية من خلال تعزيز الإنفاق الاستثماري وما غير رواتب المدرسين والموظفين.

ب- المساواة في الإنفاق على التعليم. الهدف: تحسين النتائج التعليمية للأطفال من الأسر والمناطق الأقل ثراءً.

ج- كفاءة الإنفاق على التعليم. الهدف: تعزيز القيمة مقابل الاستثمار في التعليم من خلال تحسين أداء القطاع ضمن قيود الموارد المتاحة.

د- التحديات المؤسسية وإدارة المالية العامة في التعليم. الهدف: تحسين فعالية إدارة قطاع التعليم من خلال الترتيبات المؤسسية المبسطة التي تفضي بشكل أكبر إلى تحقيق النتائج.

وقدم مؤلفي التقرير عدداً كبيراً من المقترحات الإجرائية ضمن كل أولوية من الأولويات الأربعة وضمن إطار زمني قصير ومتوسط وطويل المدى نقترح على المسؤولين في وزارتي التربية والتعليم العالي وجمهرة التدريسيين والتربويين الكرام الاطلاع عليها.

ارتفاع سعر الدولار وانعكاساته على اقتصاد الأسرة

د. عبد الواحد مشعل



تمر الأسرة العراقية اليوم بظروف صعبة، وقد ازادت صعوبة مع إجراء الحكومة برفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار، وهي خطوة كان ينبغي أن يحسب لها حساب قبل أي إجراء اقتصادي، يضع الإنسان العراقي أمام واقع معيشي

لا يمكنه من تلبية حاجاته المتزايدة فضلا عن تأثير ذلك في خفض خفي لرواتب الموظفين بحساب فرق سعر العملة، ما انعكس مباشرة على القدرة الشرائية في مجتمع يعاني أصلا من أزمات اقتصادية حادة قد يكون إجراء الحكومة صحيحا من الناحية الاقتصادية لتوفير مبالغ مالية لسد النقص المعلن في الرواتب المستحقة من قبل الدولة لموظفيها، لكن هذا الإجراء جاء وكأنه منفصل تماما عن فهم اقتصاد الأسرة ومتطلباتها المتزايدة يوميا، ولو نحسب الموضوع بكامله من حيث كونه إجراء اقتصاديا مطلوباً وبين واقع اقتصادي حرج، يظهر لدينا توقيت غير ملائم له، وقصور في فهم واقع اجتماعي تتزايد مطالباته المستمرة بتحسين مستوي معيشته، وتوفير الخدمات اللازمة له، هذا إذا علمنا أن الأسرة العراقية في المرحلة الحالية تواجه تحديات عدة، منها ضعف الإيفاء ببدل الإيجار وضعف اشباع حاجات الأسرة الحياتية ولقطاع واسع من السكان، لاسيما مع ارتفاع أسعار السلع المختلفة بطريقة مفاجئة، من دون أن تعطي الأسرة مجالاً لحساب مذكراتها وتهيئة وضعها للتعامل مع هذا الإجراء.

«رفع صرف قيمة الدولار أمام الدينار العراقي»، ما أضر بأصحاب الدخل المحدود، وهذا ما تتضح آثاره في حركة السوق اليوم بشكل جلي، ما يتطلب من الدولة القيام بإجراءات فورية لإنقاذ الإنسان، منها إعادة دراسة تأثير هذا الإجراء على ذوي الدخل المحدود خاصة، وعلى حركة السوق عامة، وتقييم آثاره الاقتصادية والاجتماعية والنفسية في المجتمع بشكل عام، واتخاذ ما يمكن من خطوات إجرائية لمعالجتها أو اقل تقدير تخفيفها، مع الأخذ بنظر الاعتبار سعر النفط في الأسواق العالمية اليوم، الذي أصبح يقترب من سبعين دولاراً للبرميل الواحد، وفي ظرف كهذه وعلى وفق المردود المالي للنفط يمكن ان تفي الدولة بالتزاماتها بدفع مرتبات الموظفين، إذن لا بد من دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية من جوانب مختلفة، ومراجعة إجراءات الحكومة الاقتصادية، وإيجاد مخرج لزامات البلاد بكاملها، وأفضل وسيلة هو القيام بتنمية بشرية تستحضر لها كل الإمكانيات الاقتصادية والتخطيطية والعقلية والبشرية، كمنهج أو طريق ناجح لحل أزمات العراق المختلفة، وليس من خلال إجراءات آتية قد تضر بالاقتصاد والإنسان، سواء على المدى القصير أم على المدى الطويل.

عشرة ملايين فقير

محمد عبد الجبار البشوط



يشكل وجود حوالي ١٠ ملايين فقير تحدياً مباشراً للحكومة والمجتمع في العراق. فحسب ارقام وزارة التخطيط، فإن هؤلاء اما انهم لا يملكون مالا بالمطلق او انهم لا يملكون ما يكفي لتوفير متطلبات الحياة بحددها الأدنى. في الدول الحضارية الحديثة يتحمل المجتمع والدولة مسؤولية اعادة هؤلاء مؤقثاً حتى يصبح بإمكانهم اعادة انفسهم عن طريق العمل. تم تقنين هذه المسؤولية بطريقتين: الاولى، ان يدفع اصحاب الموارد العالية من ابناء المجتمع مساهمة مالية بنسب معينة، سوف تستخدم لاحقا لاعادة توزيع الثروة لتوفير الحد الأدنى من احتياجات الفقراء. والثانية، تتحمل الدول عبء تنظيم هذه العملية وتقديم المساعدة للفقراء خاصة في مجال السكن والصحة والدعم المالي.

يوصف العراق بأنه دولة غنية، ويشير الى النفط كمصدر اساس لهذا الغنى، ومع ذلك فإن هناك ١٠ ملايين مواطن لم ينتفعوا من هذا الثراء، اكثرهم في المحافظات الجنوبية والوسطى والموصل. فلا هم استطاعوا العمل، لاسباب خارجة عن ارادتهم، ليكون العمل قاعدة توزيع الثروة في المجتمع، ولا قام المجتمع والدولة باعادة العاطلين منهم عن العمل. فيما يشكل الايتام جزءاً كبيراً منهم.

حالياً، الدولة العراقية عاجزة عن القيام بحصتها ودورها باعادة الفقراء من مواطنيها. ويعود هذا لاسباب كثيرة منها الفساد وسوء الادارة. واقسى هذه الاسباب عدم اهتمام الحكومة اصلاً بهذه المشكلة الخطيرة في المجتمع. بل ان الحكومة الراهنة تمنع في افكار الناس عن طريق التلاعب بسعر الدينار وفرض الضرائب على الموظفين والمتقاعدين باثر رجعي. علماً انه لا يجوز فرض الضريبة على الراتب التقاعدي اصلاً. ما يعني ان الحكومة لا تقدر مسؤوليتها الاخلاقية ازاء فقراء المجتمع.

اذا عجزت الدولة عن ذلك، يتعين على المجتمع ان يواصل القيام بوظيفته ازاء الفقراء من افراده. وهذه ليست حالة جديدة، فقد سبق ان انهارت الدولة في العراق عام ١٢٥٨ على يد المغول، لكن المجتمع العراقي بقي موجوداً، واستمر بالقيام بواجبه. نواجه الآن حالة مماثلة. فوجود الدولة باهت جداً، وفشلها لا يعني فشل المجتمع. بل بإمكانه مواصلة الحياة والقيام بالعديد من الفعاليات والنشاطات والحلول محل الدولة حتى تقوم مرة ثانية. ويستطيع المجتمع ان يقوم بذلك عن طريق التكافل الاجتماعي. لدينا الآن حوالي ٥ ملايين مواطن او اكثر من العاملين في الدولة والمتقاعدين، اضافة الى عدد آخر من العاملين في المهن الحرة والقطاع الخاص، كما يوجد عدد ثالث خارج العراق. الفقراء يملكون «حقاً» في اموال هؤلاء، سواء استندنا في ذلك الى القرآن الكريم ام مبادئ العدالة الانسانية التي عبر عنها على سبيل المثال الفيلسوف الاميركي الراحل جون راولز. القرآن الكريم يقول: «وفي أموالهم حق للسائل والمحروم». (الذاريات ١٩). وبناء على هذا يتعين على اصحاب الموارد المالية من ابناء المجتمع اشراك الفقراء بجزء يسير من أموالهم بما يحقق الحد الأدنى من الحياة الكريمة لهم ويعدل ٣ الى واحد اذا اعتمدنا ارقام وزارة التخطيط. وفي حقيقة الامر فان المجتمع يحمي نفسه بهذا العمل، لان الفقر سوف يتسبب بالكثير من المضاعفات الاخلاقية والاجتماعية التي تهدد السلم الاهلي والنظام القيمي للمجتمع. وتزداد هذه الخطورة حين يكون السلم الاهلي هشاً والنظام القيمي متصدعاً.

يستطيع المجتمع ان يحقق التكافل الاجتماعي بطرق شتى. ولست بصدد الحديث عنها الآن. لكن بإمكان اصحاب المبادرات الخيرة من ابناء المجتمع المبادرة الى استكشاف هذه الطرق و سلوك الممكن منها، والاستفادة من التجارب القائمة فعلاً الآن، للوصول الى هذا الهدف الانساني النبيل وهو اغاثة فقراء المجتمع.

تعليق المشاركة ورقة احتجاج وضغط انتخابية ام نواة لمعارضة فعلية

نهاد القاضي



ذلك افضل من الانسحاب الموحد؟؟

وهذه المواقف الوطنية المشرفة للقوى الوطنية تقودنا الى الاستفسار الاكبر ماذا بعد المقاطعة للانتخابات؟؟ ما القصد من معارضة وطنية للانتخابات؟؟ ما الذي سيجنيه الشعب من ذلك؟؟؟ ترى هل ستلجأ هذه القوى الوطنية وتغير معارضتها للانتخابات الى معارضة فعلية للنظام؟؟ هل هناك امل ان تنسق المعارضة الوطنية للانتخابات مع المجموعات التشريعية التي تنهت لتشكل المعارضة الحقيقية للنظام حيث تبنت فكرة المعارضة الفعلية مجموعة من الراضين للنظام الحالي بكافة مؤسساته واحزابه الفاسدة والمجربة طيلة الفترة ما بعد سقوط الحكم الدكتاتوري في ٢٠٠٣ وتشكيل معارضة رافضة للنظام وللانتخابات ومفوضيتها المشبوهة وقراراتها المفصلة بمقاس مصالح احزاب السلطة لان نتائج الانتخابات معلنة قبل اجراءها، انها غير نزيهة بامتياز ولن تنتج عن نظام وطني صحي بل نظام عشائري طائفي محاصصي فاشل.

ان تشكيل معارضة مؤمنة بتوعية المواطن العراقي بحقوقه والتمسك بالروح الوطنية وتعزيز مفهوم المواطنة بين طيف العراق المتنوع. نشر الوعي الوطني سيكون اقوى قوة ضاربة للفساد والتزوير ورفض الظلم والاستغلال. معارضة وطنية تستقطب كافة الايديولوجيات ولا تنفرد بايديولوجية واحدة تسعى الى خلق عراق ذو سيادة خالي من الفكر الطائفي والقوموي والانتهازية، تسعى الى نظام ديمقراطي مدني بعيد عن المساومات من اجل الانتخابات .

معارضة ايديولوجيتها وطن ذو سيادة وطن للجميع دون مزايده لا يميز بين الاديان والمذاهب بين القوميات سواء اغلبيه كانت ام اقلية عديدة وطن خيراتنا للشعب وليس لدول الجوار واشخاص وافراد .

هل ستسعى القوى الوطنية بخطوة اكثر جدية نحو المعارضة الفعلية .

مجلس النواب ولا يرتدي ثوب من اثواب الطائفية، رسائل التهديد هذه اوصلت القوى الوطنية وغير الوطنية شعور واضح ان الانتخابات وسط اجواء السلاح المنفلت لا يمكن ان تكون نزيهة وحقيقية تعكس طموح الشعب العراقي، مما دفع بالأحزاب الوطنية وعلى رأسها الحزب الشيوعي العراقي اعتق واعرق حزب يساري وملاذ الفقراء والمظلومين من الكادحين والفلاحين اعلان تعليق مشاركته في الانتخابات مشروطا بتأمين الحماية الكاملة للمرشحين وللمتظاهرين وايقاف اعمال القتل والاختطاف، تبعته في نفس التوجه بعض من الاحزاب والتكتلات الاخرى لتعلن عن معارضتها للانتخابات. وتعلت بين الاصوات الوطنية في الوجة الاخيرة دعوة الى دراسة مشروع مقاطعة الانتخابات بالكامل وتشكيل معارضة وطنية للانتخابات. وتواردت الاسئلة ترى هل هذا التعليق والمعارضة للانتخابات صحيح؟؟ ام سيخدم الاحزاب الحاكمة المتنفذة لتخلو لها الساحة وتتفرد بالهيمنة الكاملة على البلد وتتجذر اكثر في خراب الوطن؟؟، ام انها صرخة احتجاج للقوى الوطنية في وجه الحكومة والاحزاب الطائفية ومليشياتها لتتحو من غفوتها وتفي بوعودها الكثيرة في حماية مواطنيها وخاصة للناشطين والوطنيين والصحفيين وكل من يسعى الى انقاذ البلد من الخراب، وتوعدها في ملاحقة القتل وانهاء مظاهر السلاح المنفلت؟؟، هل ستصمد القوى الوطنية في معارضتها لحين ضمان امن وسلامة حياة المتظاهرين و المرشحين؟؟ ام هناك من سينجر وراء المغريات وينشد تحالفات مع قوى اخرى.

لا شك ان موقف القوى الوطنية الداعي لتعليق الانتخابات ما لم تؤمن شروط الامن والامان للمرشحين موقفا وطنيا مهما يشير الى اتفاق بين القوى الوطنية وامل في توحيد الخطاب والقرار في الانسحاب ومقاطعة الانتخابات وربما يشير الى توجه نسمعه من البعض في معارضة وطنية للانتخابات، ولكن يطفوعند المواطن البسيط والمستقل من بنات وابناء الشعب وعند ثوار تشرين سؤال يطرح نفسه لماذا اتحدت القوى الوطنية على الانسحاب او المقاطعة من الانتخابات وربما امل تشكيل معارضة وطنية للانتخابات ولم تتوحد في الاشتراك بالانتخابات بصوت واحد وتسببت في تشتيت المؤيدين للحركة الوطنية بكافة مسمياتها؟؟؟؟ اليس من حق المواطنين ان يستفسروا من القوى الوطنية ما هي المعوقات التي جعلتكم لا تتفقون في تحالف وطني مدني ديمقراطي هل تجدون

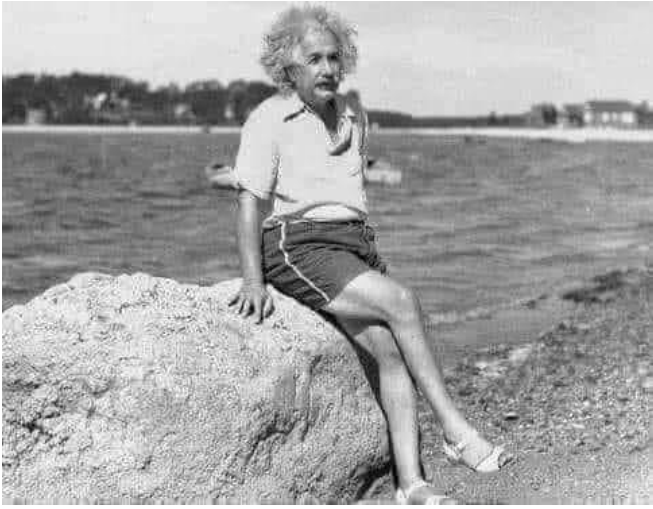
اندلعت ثورة تشرين المجيدة في الاول من تشرين الاول ٢٠١٩ احتجاجا على حكم طائفي محاصصتي ونظام سياسي فاسد اهدر ثروات البلد الاقتصادية والبشرية وانتشار الفقر والجهل وتفشي المخدرات وحالات الجحيم وانتهاكات لحقوق الانسان وفقدان الامن، قدمت الثورة ضحايا بين ٨٠٠ قتيل وآلاف الجرحى والمفقودين، لكنها نجحت من انهاء حكم رئيس الوزراء د. عادل عبد المهدي واشترطت على من يتولى الوزارة ان يلتزم بالشروط التالية ندرج النقاط المهمة فيها باجراء انتخابات مبكرة نزيهة، تغيير المفوضية العليا للانتخابات، وتغيير النظام الانتخابي، الكشف عن قتلة المتظاهرين ومحاكمتهم ، انهاء ظاهرة السلاح المنفلت وبؤر الميليشيات غير المنضبطة، انهاء نظام المحاصصة الطائفية، ايجاد فرص عمل للخريجين وذوي الشهادات العليا وتحسين الخدمات ودخل المواطن.

لم يحظى بعض من المرشحين لرئاسة الوزراء بقبول الشارع العراقي والمتظاهرين ولكن وسط توتر كبير استطاع السيد مصطفى الكاظمي ان يحوز على بعض من المقبولية لهدوء شخصيته ومظاهر توجهه المدني رغم ان الجميع يعرف ان الاستاذ الكاظمي ليس بعيد عن هيكلية النظام السابق فهو رئيس المخابرات العراقية في زمن حكم السيد العبادي وتربطه علاقات عائلية بقيادة في حزب الدعوة وادارته لقنوات فضائية مرتبطة بتوجه طائفي. وللاسف رغم وعود السيد الكاظمي الكثيرة لجمهير تشرين لكنه لم ينفذ من شروط انتفاضة الشعب وثواره سوى تحديد موعد الانتخابات المبكرة دون تغيير المفوضية العليا للانتخابات واسلوب المحاصصة الطائفية التي فيها مما أثبتت حكومة مصطفى الكاظمي ان لا حول ولا قوة لها. فهي تجيد تشكيل اللجان التحقيقية دون الحصول على نتائج منها او ربما نتائجها سرية، وتجيد تخدير الشعب بمورفين الوعود العرقوبية.

نتيجة لهذه الامواج السياسية المتلاطمة في بحر الانتخابات القادمة ونتيجة لصمود بعض الثوار وعدم انجرارهم وراء تشكيل الاحزاب وايماهم الحقيقيين بضرورة الوقوف ضد النظام مما زاد من غيظ الاحزاب الطائفية وصوت الحقد وتضاعف مخاوفهم من رفض الشارع العراقي لهم ، لتظهر عمليات اغتيالات واضحة مصحوبة برسائل تهديد ووعيد لكل من يقف في طريق الانتخابات المزيفة القادمة، اغتيالات ستلحق بكل من يحاول ان يصل

زيارة أبيرت أينشتاين الى اليابان عام 1922

منقول عن الصحافة العالمية



سافر العالم أينشتاين إلى اليابان عام ١٩٢٢ في الوقت الذي تم فيه الإعلان عن فوزه ب (جائزة نوبل للفيزياء) .

وفي الفندق لم يجد معه مالاً ليعطيه للخادم الذي جلب الشاي فأمسك ورقة وكتب فيها جملة ثم وقعها ثم أعطاها للخادم ونصحه بالاحتفاظ بها. بعد مرور ٩٥ عاماً في يوم ٢٤ / ١٠ / ٢٠١٧ اتصل أحد أبناء أخوة عامل الفندق ذاك بدار العزايدات لطرح الورقة في المزاد .

ابتدأ المزاد بالشاربي الأول (٢٠٠٠ دولار) وبعد ٢٥ دقيقة وقف المزاد على مبلغ (١٣ مليون دولار). الآن... لنرى ماذا كتب (أينشتاين) في تلك الورقة :
* حياة هادئة ومتواضعة تجلب قدراً من السعادة أكبر من السعي للنجاح المصحوب بالتعب المستمر*
هذا عندهم , ماذا عن عالمنا العربي !!!

في العام ١٩٥٨ كان رئيس جامعة بغداد البروفيسور (عبد الجبار عبدالله) هو أحد أربعة طلاب تتلمذوا على يد العالم (أينشتاين) في معهد (ماساشوستس) في الولايات المتحدة .
عندما حدث انقلاب على سلطة (عبد الكريم قاسم) عام (١٩٦٣) اعتقل العالم الفيزيائي العراقي تلميذ (أينشتاين) فيمن اعتقلوا من كوادر وسياسيين وأساتذة وعسكريين .
وعندما أفرج عنه هاجر إلى الولايات المتحدة وأقام أستاذاً في نفس المعهد ومنحه الرئيس (هاري ترومان) أعلى وسام في أمريكا [وسام العالم]
أحد زملاء الزنزانة عرفه جيداً، يقول إنه كان يشاهده مستغرقاً في تأملاته وكانت دموعه تنهمر أحياناً .
و ذات يوم تجرأ وسأله عن سبب بكائه فأجاب العالم الكبير:

عندما جاء الحرس القومي لاعتقالي صفعني أحدهم فأسقطني على الأرض ثم فتش جيوبي وبسرق ما لدي وأخذ فيما أخذ قلم الحبر الذي أهدها إلي (أبيرت أينشتاين) يوم نبلي شهادة الدكتوراه التي وقعها به .

كان قلماً جميلاً من الباقوت الأحمر ولم أكن استعمل هذا القلم إلا لتوقيع شهادات الدكتوراه لطلابي في جامعة بغداد .

صمت هذا العالم قليلاً، ثم قال :

لم تؤلمني الصفحة ولا الاعتقال المهين ما ألمني أن الذي صفعني كان أحد طلابي !!!

هذا ما قاله البروفيسور (عبد الجبار عبدالله)...

أينشتاين يقول :

٢٪ من البشر يفكرون

٣٪ من البشر يظنون أنهم يفكرون

٩٥٪ من البشر يفضلون الموت على أن يفكروا..

الخادم الياباني أكرم (انشتاين) واحتفظ بالقصاصة لأحفاده بينما رجال السلطة في أمتنا التي تدعى عربية أهانوا أنشتاين العراق والعرب وكسروا قلم أنشتاين !!!

ليس فقط في العراق بل الوطن العربي قاطبةً دمروا العلم والعلماء والتعليم.